

أحكام الذمة المالية للزوجة-^(*)

د. يسرى وليد إبراهيم	د. حبيب إدريس عيسى
أستاذ القانون المدني المساعد	مدرس القانون المدني
كلية الحقوق/ جامعة الموصل	كلية الحقوق/ جامعة الموصل

المستخلص

تعرف الذمة المالية للزوجة بأنها مجموع ما لها من حقوق وما عليها من التزامات مالية سواء أكانت موجودة فعلاً أم ستوجد في المستقبل. وهي محل اعتباري افتراضي لا تقدر بالمال لأنها ليست مادية، والذي يُقَوَّمُ بالمال هو عناصرها وهي الحقوق والالتزامات المالية، وتعد الذمة المالية للزوجة الضمان العام للوفاء بديون دائنيها. ويلتقي الفقه القانوني مع الفقه الإسلامي في الذمة المالية من حيث تطلبهما لوجود شخصية لإسناد الذمة المالية إليها. ويختلف الفقه القانوني عن الفقه الإسلامي من وجوه عديدة أهمها: تعد ذمة المدين في الفقه الإسلامي وصفاً تشمل الحقوق والواجبات المالية وغير المالية، في حين لا تشمل ذمة المدين في الفقه القانوني سوى الحقوق والالتزامات المالية. وتبدأ الذمة المالية في الفقه الإسلامي بشخص المدين وتنتهي بأمواله، في حين تبدأ الذمة المالية في الفقه القانوني بأموال المدين وتنتهي بشخصه، وتبدأ الذمة المالية ببدء حياة الجنين فيكون له ذمة قاصرة إذ تثبت له الحقوق التي لا تتوقف على قبوله، وإذا ولد حياً تتكامل ذمته المالية. وتبقى الذمة المالية للزوجة بعد موتها قائمة حتى تصفى تركتها وتوفى ديونها وتنفذ وصاياها وتوزع الباقي إلى ورثتها. وأخيراً للزوجة ذمة مالية مستقلة كالرجل، وهذا من مقتضى المساواة بينهما في الإنسانية والتكريم. وللزوجة أن تتصرف بعناصر ذمتها المالية من دون قيد أو شرط من أحد عليها إذا كانت بالغة وعاقلة ورشيده، وإن كان يستحسن مشاورتها زوجها للمحافظة على وحدة الأسرة وديمومتها.

(*) أستلم البحث في ٢٠١٣/٩/٩ *** قبل للنشر في ٢٠١٣/١٢/٣١.

Abstract

The Wife Financial disclosure define as all she have from rights & financial obligations if was be existence in present time or n future. Financial disclosure cannot estimate by financial value but its elements can be estimate.

wife Financial disclosure represented general guarantee for all debaters, the legal and Islamic law scholars both of them met n requirement independent legal personality to tracing back the Financial disclosure to it. But both of them disagree in some points like in Islamic law the disclosure contain the financial and non financial duties and rights but in law the disclosure contain just financial duties & rights, in Islamic law the Financial disclosure starting with the debtor & ending with his financial funds but in law the disclosure starting in the debtor financial funds & ending with his personality.

The Financial disclosure starting with fetus in restricted way when establish to him such rights don't need his acceptance.

If the fetus born alive then will acquire full disclosure.

When The wife death its disclosure will still till liquidate all his debits, the will executed & its legacy disrupted on his inheritors.

At last the wife have independent disclosure like male that's belong to principal of equality between of them & for principle of Honoring the Divine. The wife can acting in his financial funds without any restrictions if she was adult, rational & reasonable but prefer to asking her husband in some matters to saving the family unified.

القدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على مُحَمَّدٍ وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد.

فقد تميز الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة بمبدأ استقلال الذم عن بعضها، إذ

تختص كل ذمة بحقوقها والتزاماتها، وبناءً على ذلك تتمتع الزوجة بذمة مالية مستقلة

ومنفصلة عن ذمة زوجها، فأموالها والتزاماتها خاصة بها ولا علاقة لزوجها بها ولا يحق له التدخل بطلب الاشتراك في ذمة زوجته بأن يقاسمها ملكية الحقوق سواء أكانت شخصية أم عينية، أو يطلب من زوجته تسديد التزاماته المالية ما لم يتم ذلك بموافقتها ورضاها. وبناءً على ما تقدم يضم موضوع البحث المعنون بأحكام الذمة المالية للزوجة الفقرات الآتية:

أولاً: أهمية البحث. تظهر أهمية البحث في خلال استقلال ذمة الزوجة عن ذمة زوجها، إذ تستقل عن زوجها بتحصيل الأموال سواء أكان بالعمل أم الميراث وتتولى إنفاقه في جوانب حياة زوجها المختلفة سواء أكان بشراء عقار أم منقول أم بمشاركته بالإنفاق ما لم تنفق لوحدها بصورة مستقلة عن الزوج.

ثانياً: مشكلة البحث. هناك كثير من المشاكل التي أفرزتها الحياة فيما يخص تمتع الزوجة بذمة مالية مستقلة ومنفصلة عن زوجها، إذ كثيراً ما يطلب الزوج من زوجته مشاركتها في الحقوق المالية التي تملكها مثلاً مناصفتها في ملكية عقار تملكته بالشراء أو الميراث، أو مساهمتها في نفقات البناء للعقار الذي يشيده من دون أن يثبت تلك المشاركة قانوناً في سند العقار، بل وأكثر من ذلك فقد تنفق لوحدها على بناء هذا العقار من دون أن يكون لزوجها أي مشاركة مالية فيه.

ثالثاً: هدف البحث. يهدف البحث إلى تحقيق أمور عديدة من أهمها: ١. إبراز مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية. ٢. تجسيد دور الزوجة وأهمية ما تقوم به انطلاقاً من فاعلية عملها وتأثيرها في داخل الأسرة. ٣. صياغة بعض آراء الفقه الإسلامي ضمن نصوص قانونية مقترحة تضمن للزوجة حقوقها المالية المشتركة مع زوجها.

رابعاً: فرضية البحث. استقلال الذمة المالية للزوجة وانفصالها عن الذمة المالية لزوجها، وبعبارة أخرى استقلال ملكية أموالها بصورة منفصلة عن زوجها، فلا يحق له طلب مشاركتها فيما تملك وكيفية إنفاق هذه الأموال، ولا يحق له مطالبتها الوفاء بالتزاماته المالية، فعبء الوفاء بها يقع عليه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يملك الزوج الوفاء بالتزاماتها المالية فتلك الالتزامات خاصة بها، ولكن يجوز ذلك بموافقتها ورضاها، فيحق لها مشاركة زوجها في الحقوق والالتزامات المالية للمحافظة على وحدة الأسرة واستمرارها.

خامساً : نطاق البحث. يقتصر البحث على تنظيم أحكام الذمة المالية للزوجة في نطاق القانون المدني العراقي، بتسليط الضوء على التصرفات المالية للزوجة سواء أكانت معاوضات أم تبرعات. لذا يخرج من نطاق البحث عن الأمور التي تتعلق بقانون الأحوال الشخصية العراقي.

سادساً: منهج البحث. يعتمد البحث على المنهج المقارن، إذ سيتم مقارنة القانون المدني العراقي بالفقه الإسلامي للتوصل إلى الآراء المناسبة التي تمثل موقف الرأي الغالب لهذا الفقه وصياغتها ضمن نصوص قانونية مقترحة لموضوع البحث.

سابعاً: هيكلية البحث. لقد تم توزيع البحث على وفق ما يأتي:

المبحث الأول: ماهية الذمة المالية للزوجة.

المطلب الأول: تعريف الذمة المالية للزوجة.

المطلب الثاني: عناصر الذمة المالية للزوجة.

المطلب الثالث: خصائص الذمة المالية للزوجة.

المبحث الثاني: طبيعة الذمة المالية للزوجة ووقت نشوئها وانتهائها.

المطلب الأول: طبيعة الذمة المالية للزوجة

المطلب الثاني: وقت نشوء الذمة المالية للزوجة.

المطلب الثالث: وقت انتهاء الذمة المالية للزوجة.

المبحث الثالث: تصرف الزوجة بأموالها.

المطلب الأول: إنفاق الزوجة لأموالها.

المطلب الثاني: معاوضات الزوجة.

المطلب الثالث: تبرعات الزوجة.

المبحث الأول

ماهية الذمة المالية للزوجة

تتمتع كل زوجة بحقوق يقرها القانون ويحميها، لكن بالمقابل هناك التزامات عليها القيام بها، وقد جمعت فكرة الذمة المالية بين حقوق الزوجة والتزاماتها، ولتوضيح ماهية الذمة المالية للزوجة سيتم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب على وفق ما يأتي :

المطلب الأول : تعريف الذمة المالية للزوجة.

المطلب الثاني : عناصر الذمة المالية للزوجة.

المطلب الثالث : خصائص الذمة المالية للزوجة.

المطلب الأول

تعريف الذمة المالية للزوجة

لبيان حقيقة الذمة المالية للزوجة ينبغي بحث معناها في الاصطلاح اللغوي، والفقهي

الإسلامي، والاصطلاح القانوني، في ثلاثة فروع على وفق ما يأتي :

الفرع الأول : تعريف الذمة المالية للزوجة في الاصطلاح اللغوي.

الفرع الثاني : تعريف الذمة المالية للزوجة في اصطلاح الفقه الإسلامي.

الفرع الثالث : تعريف الذمة المالية للزوجة في الاصطلاح القانوني.

الفرع الأول

تعريف الذمة المالية للزوجة في الاصطلاح اللغوي

الذمة: لغةً العهد لأن نقضه يوجب الذم، والمذمة: الحق والحرمة، لما جاء في الحديث

الشريف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله : "المُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ"^(١)، أي إذا أعطى أحد المسلمين عهداً للعدو بالأمان سرى ذلك

(١) أخرجه سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج ١، باب في السرّيّة تردّ على أهل العسكر، حديث رقم (٢٧٥١)، دار الفكر، من دون مكان وسنة نشر، ص ٨٠. وقال الترمذي: هذا حديث =

في حق المسلمين جميعاً، فليس لهم أن ينقضوا عهده. والذمة: الكفالة والضمان، ويصف به المكان أيضاً فيقال: هذا المكان مذمم: أي له حرمة، وتعنى الذمة الأمان لما جاء في الحديث الصحيح عن أنس بن سيرين قال: سمعت جندب بن عبد الله يقول: قال رسول الله: "من صلى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ"^(١). (والذمي) هو المعاهد الذي أعطى عهداً للمسلمين ليأمن به على نفسه وماله وعرضه ودينه^(٢) وجاء في قوله (سبحانه وتعالى): {لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَاذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ}^(٣).

وإذا كنا نتفق مع فقهاء اللغة العربية على أن الذمة تطلق على: العهد، والأمان، والحرمة، والضمان، والكفالة، فأننا لا نتفق معهم على أنها تطلق أيضاً على الحق ذاته " لأن الذمة تمثل محل الحق وليس الحق ذاته.

= حسن. ينظر محمد بن عيسى (أبو عيسى) الترمذي السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، ج ٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون مكان وسنة نشر، ص ٤٣٨.

(١) أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج ١، ك تَابُ الْمَسَاجِدِ وَوَضْعِ الصَّلَاةِ بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ، حديث رقم (٦٥٧)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون سنة نشر، ص ٤٥٤.

(٢) أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج ١، المكتبة العلمية، بيروت، من دون سنة نشر، ص ٢١٠؛ محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، ج ١٢، ط ١، دار صادر، بيروت، من دون سنة نشر، ص ٢٢١-٢٢٣؛ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، ج ٣٢، دار الهداية، من دون سنة نشر، ص ٢٠٦؛ إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ج ١، دار الدعوة، من دون مكان وسنة نشر، ص ٣١٥.

(٣) الآية (١٠) من سورة التوبة.

الفرع الثاني

تعريف الذمة المالية للزوجة في اصطلاح الفقه الإسلامي

لقد اختلف الفقه الإسلامي في تعريفهم للذمة المالية للزوجة وانقسموا إلى ثلاثة

اتجاهات وعلى وفق ما يأتي:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه^(١) أن الذمة هي وصف اعتباري مقدر وجوده في الزوجة تجعلها أهلاً لأن تكون لها حقوق وعليها واجبات. ويرون أيضاً أن الذمة خاصة بالإنسان لقوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ...)^(٢). فهذه الآية الكريمة إخبار عن عهد جرى بين الله (سبحانه وتعالى) وبين بني آدم (عليه السلام)، والإشهاد عليهم دليل على أنهم يؤخذون بموجب إقرارهم من أداء حقوق الله (سبحانه وتعالى) عليهم، فلا بدّ إذن من وصف يكونون به أهلاً للوجوب وهو الذمة بالمعنى

(١) محمد أمين بن عابدين الحنفي، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، ج٥، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص٢٨١؛ سعد الدين مسعود بن عمر التفتراني الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لمتن التفتيح في أصول الفقه، تحقيق زكريا عميرات، ج٢، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، ص٣٣٧؛ علي الصعيدي العدوي المالكي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرياني، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، ج١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ، ص٤٦٨؛ سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي الشافعي، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، ج٢، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا، من دون سنة نشر، ص٥٣٢؛ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق هلال مصيلحي ومصطفى هلال، ج٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ، ص٢٨٩؛ وينظر الشخصية الاعتبارية والذمة، مقالة منشورة في الانترنت على الموقع الآتي:

http://www.sudaadvoc.net/index.php?option=com_kunena&Itemid=

(٢) الآية (١٧٢) من سورة الأعراف.

اللغوي والشرعي، وهو وصف خاص بهم دون غيرهم^(١). لذا فلا ذمة للحيوانات^(٢). ويساوي هذا الاتجاه بين الذمة المالية للزوجة وأهلية الوجوب. ويعرف أحد الفقهاء المعاصرين^(٣) الذمة المالية للزوجة بأنها محل اعتباري في الزوجة تشغلها الحقوق التي تتحقق عليها، وفيما يأتي توضيح لهذا التعريف: فقوله (محل اعتباري): تصور لحلول الحقوق في الذمة المالية، وثبوتها فيها وهذا المحل ليس محلاً مادياً وإنما هو اعتباري افتراضي لا وجود له في الأصل. وقوله (في الزوجة) بيان لاختصاص الذمة بشخصيتها، أما الجمادات والحيوانات فلا ذمة لها. وقوله (تشغلها الحقوق) بيان للفائدة من هذا الافتراض في المحل فلولا تعلق الحق بالزوجة لما احتجنا إلى افتراض هذا المحل ولا فرق في هذا بين حقوق الله (سبحانه وتعالى) وحقوق العباد سواء أكانت مالية أم غير مالية. وقوله (التي تتحقق عليه): أي مهما كان سببها ومن المعلوم أن كل زوجة تثبت لها ذمة، وعليها حقوق مختصة بها هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى التي لا تنتفق فيها أنه لا تثبت الذمة أو الأهلية للجنين في بطن أمه إلا بعد ولادته حياً^(٤) لأننا أوضحنا آنفاً أنه تثبت للجنين ذمة مالية وأهلية وجوب ناقصة، فتثبت له الحقوق المالية كالوصية أو الهبة أو الميراث أو الوقف.

وهناك علاقة وثيقة بين الذمة المالية وبين أهلية الوجوب إذ تثبت للجنين قبل الولادة ذمة مالية وأهلية وجوب ناقصة، إذ يمكن أن تثبت للجنين حقوق مالية غير متوقفة على قبوله كالوصية أو الهبة أو الميراث أو الوقف، وهذا ما ذهب إليه بعض الفقهاء المسلمين^(٤).

(١) محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٧، دار الشعب، القاهرة، من دون سنة نشر، ص٣١٤.

(٢) علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تحقيق وتعريب فهمي الحسيني، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، من دون سنة نشر، ص٢٢.

(٣) مصطفى أحمد الزرقاء، المرجع السابق، ص٢٠١.

(٤) إذ تثبت للجنين في بطن أمه ذمة لأنه يوجب في ماله نفقة للمستحقين من الأقارب، وهذا يقتضي أن تكون له ذمة ليكون أهلاً للوجوب عليه. ينظر زين الدين ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج٦، ط٢، دار المعرفة، بيروت، من دون سنة نشر، ص٢٢١؛ ابن رجب الحنبلي، القواعد، الرابعة والثمانون الحمل هل له حكم قبل انفصاله أم لا، ج١، ط٢، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ١٩٩٩م ص٢٠١.

ونتفق مع الرأي القائل^(١): على الرغم من العلاقة الوثيقة والتقارب بين الذمة المالية للزوجة وأهلية الوجوب إلا أنهما ليسا بمعنى واحد بل يختلف أحدهما عن الآخر" إذ تعني الذمة المالية للزوجة الوعاء الذي يتضمن حقوق الزوجة والتزاماتها المالية، في حين تعني أهلية الوجوب صلاحية الزوجة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وبعبارة أخرى أهلية الوجوب هي الصلاحية والذمة محل لتلك الصلاحية.

الاتجاه الثاني: ذهب بعض الفقهاء^(٢) إلى أنه يراد بالذمة نفس الزوجة، والنفس إما أن تكون صالحة للتكليف أو غير صالحة للتكليف، ولهذا فسرت المادة (٦١٢) من مجلة الأحكام العدلية^(٣) الذمة بالذات. وعرف أحد فقهاء المالكية^(٤) الذمة بوصفها نفسها صالحة للتكليف على أنها معنى شرعي مقدر في المكلف قابل للإلزام والالتزام. فهذا الرأي يساوي بين الذمة المالية للزوجة وأهلية الأداء، وهذا محل نظر" لأنه قد خلط بين الشيء الحال وبين محله إذ إن تسمية نفس الزوجة بالذمة من قبيل تسمية المحل باسم الشيء الذي حل فيه، فنفس الزوجة

(١) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالفقه

الغربي، ج١، ط١٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٠ و٢١.

(٢) علي بن محمد بن الحسين البزدوي، أصول الإمام البزدوي مطبوع على هامش كشف الأسرار، ضبط وتعليق وتخريج محمد المعتصم بالله البغدادي، ج٤، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١هـ، ١٩٩٧م، ص٣٩٦ و٣٩٧؛ علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ج١، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص١٤٣؛ علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ج١، المرجع السابق، ص٢٢.

(٣) تعد مجلة الأحكام العدلية التقنين الرسمي للفقه الحنفي في زمن الدولة العثمانية والدول الخاضعة لها ومنها العراق وبقيت سائداً فيه حتى نفاذ القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.

(٤) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي، الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق) مع هامشه، تحقيق خليل المنصور، الفرق الثالث والثمانون والمائة بين قاعدة الذمة وبين قاعدة أهلية المعاملة، ج٣، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ص٣٧٩ وما بعدها.

محل للذمة المالية، وتعلق الحقوق والالتزامات بنفس الزوجة نقل من النفس إلى محلها وهي الذمة المالية^(١).

ويلحظ أن مساواة الذمة المالية للزوجة بأهلية الأداء كلام غير دقيق " لأن ذلك يلزم القول: بأن الصغيرة لا ذمة لها، لأنها معدومة لأهلية الأداء وهذا غير صحيح، لأن الصغيرة لها ذمة مالية. فمن ناحية قد تثبت لها حقوق مالية على غيرها على وفق أهلية الوجوب الناقصة كالميراث والوصية والهبة والوقف، وقد يثبت للغير عليها حقوق مالية كضمان المتلفات. ومن ناحية أخرى فالذمة المالية للزوجة غير أهلية الأداء" وتعني أهلية الأداء صلاحية الزوجة في مباشرة التصرفات على وجه يعتد به شرعاً، أما الذمة المالية فهي ما يثبت للزوجة من حقوق والتزامات مالية، فضلاً عن ذلك تشترط لصحة أهلية أداء الزوجة أن تكون عاقلة ومميّزة، في حين لا يشترط ذلك في الذمة المالية للزوجة، وبعبارة أخرى تعني أهلية الأداء صلاحية الزوجة، أما الذمة المالية فهي محل لتلك الصلاحية، وهذه الصلاحية مرحلة لاحقة على مرحلة تحقق الذمة المالية للزوجة وأهلية وجوبها.

ويشترط بعض الفقهاء^(٢) لتحقيق الذمة المالية للزوجة أن تكون بالغة ورشيده، وعليه إذا كانت الزوجة صغيرة أو سفيهة أو محجوراً عليها أو مفلسة فلا ذمة لها. في حين لا يشترط البعض الآخر^(٣) لتحقيق الذمة المالية للزوجة أن تكون بالغة ورشيده. ونرجح الرأي الثاني " ذلك لأن هذه الشروط خاصة بمن يكون كامل أهلية الأداء، وقد ذكرنا آنفاً اختلاف أهلية الأداء عن الذمة المالية للزوجة في أن الذمة المالية للزوجة تعد الوعاء الذي تتجمع فيه الحقوق والالتزامات

(١) أبو عبدالله محمد بن محمد بن أمير الحاج، التقرير والتحبير في شرح التحرير، ج٢، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ص ٢٢٠ و ٢٢١.

(٢) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي، ج٣، المرجع السابق، ص ٣٧٩ وما بعدها؛ تاج الدين بن عبد الكافي السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ج١، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ص ٣٦٣ و ٣٦٤.

(٣) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، المرجع السابق، هامش ص ٢٣؛ مصطفى أحمد الزرقاء، المدخل إلى نظرية الالتزام، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ص ٢٠١.

المالية، أما أهلية الأداء فهي صلاحية الزوجة لمباشرة التصرفات الواردة على الحقوق والالتزامات المالية، إذن فالذمة المالية للزوجة سابقة على أهلية أدائها وهي لاحقة عليها.

وبناءً على ما تقدم يمكن توضيح الفرق بين الذمة المالية للزوجة وأهلية الوجوب وأهلية الأداء على وفق ما يأتي:

١. مرحلة الجنين: تبدأ منذ أن يتعلق نطفة في بطن أمه حتى يستهل صارخاً، إذ تكون في هذه المرحلة أهلية الوجوب ناقصة وأهلية الأداء معدومة والذمة المالية معدومة كذلك.

٢. مرحلة الطفولة قبل التمييز: تبدأ منذ ولادة الزوجة حياً بلوغ سن التمييز، إذ تكون في هذه المرحلة أهلية الوجوب كاملة وأهلية الأداء معدومة والذمة المالية للزوجة كاملة^(١).

٣. مرحلة التمييز قبل البلوغ والعقل، تكون أهلية الوجوب كاملة وأهلية الأداء معدومة والذمة المالية للزوجة كاملة.

٤. مرحلة البلوغ والعقل ما لم يطرأ عارض من عوارض الأهلية، أما في هذه المرحلة فتكتمل أهلية الوجوب وأهلية الأداء والذمة للزوجة كليهما.

الاتجاه الثالث: قال بعض الفقهاء الأصوليين^(٢): إن الذمة أمر زائد لا معنى له فهم لا يعترفون بوجودها لأنها من مخترعات الفقهاء ويعبرون بها عن وجوب الحكم على المكلف، فالإنسان

(١) يذكر أن ثبوت الذمة للجنين عندما يستهل صارخاً يكون قبل ثبوت أهلية الوجوب الكاملة؛ لأن الذمة هي محل الوجوب. أما إذ ولد الجنين ميتاً فلا تثبت له الذمة ولا تكمل أهلية الوجوب له ومن ثم لا تثبت له الحقوق المالية ولا تورث عنه، أما إذ ولد حياً بأن استهل صارخاً ثم توفي فتثبت له الذمة وتكمل أهلية الوجوب له ومن ثم تثبت له الحقوق المالية في نمته وتورث عنه. علي بن محمد بن الحسين البزدوي، ج ٤ ، المرجع السابق، ص ٣٣٨.

(٢) نقلاً عن أيمن أحمد محمد نعيير، الذمة المالية للزوجة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في فلسطين، ٢٠٠٩، ص ٣٣ نقلاً =

مكلف له حقوق وعليه واجبات فلا تخرج الذمة عن معناها اللغوي أي العهد، فالحق الذي لشخص على آخر ما هو إلا التزام التزمه أو تعهد به لآخر، إذ أمره الشارع بالوفاء ويمكن الدائن من المطالبة به. وهناك من^(١) رد على أصحاب هذا الاتجاه بالقول: إن الذمة المالية للزوجة ثابتة بالإجماع فمن أنكرها فهو مخالف للإجماع“ لأنه تثبت الذمة للإنسان بولادته إذ يكون صالحاً لثبوت الحقوق المالية بإجماع الفقهاء. فهم يساؤون بين الذمة المالية للزوجة وأهلية الوجوب. وهذا الرد فيه ميزة وملاحظة أما الميزة فهي إثبات الذمة المالية للزوجة، وأما الملاحظة فهي مساواة الذمة المالية بأهلية الوجوب، ونوجه لهذه الملاحظة الانتقادات المذكورة آنفاً، ولا حاجة لتكررها.

على الرغم من إنكار أصحاب هذا الاتجاه للذمة إلا أنهم يعترفون بها ويعرفونها بأهلية الأداء“ إذ لا يلزم العهد إلا البالغ العاقل، فهم وقعوا في تناقض مع أنفسهم لأنهم ينكرونها ولا يعترفون بها ثم يعرفونها على أنها أهلية الأداء ويستشف من كلامهم، فالذمة هي محل الوجوب إذ تشتغل بالوجوب عليها حتى يقوم الشخص بتفريغها بالأداء، وتكون أمواله جميعها ضامنة لهذا الأداء، فمرحلة تفريغ الذمة متأخرة عن مرحلة اشتغالها. ويرى أحد فقهاء الامامية المعاصرين^(٢) أن التعاريف المذكورة آنفاً تجعل من الذمة المالية للزوجة شيء افتراضي مقدر الوجود وهذا شيء صحيح، لكن في الوقت نفسه يؤخذ عليها أنها تخلط بين الذمة المالية والعهدة، ويرى: بأن بين الذمة المالية والعهدة عموماً ولا سيما من وجه، إذ يجتمعان فيرتبط المال الكلي بالعهدة والذمة معاً، كما لو أتلقت زوجة مال غيرها فقد انشغلت ذمتها بالمال وانشغلت عهدها به لوجوب إفراغ ذمتها وأداء المال.

=عن د. علي محيي الدين الفرداعي، التعريف بالذمة المالية، ص ١، بحث منشور في الانترنت، على الموقع الآتي:

http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article&id

(١) علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، ج ٤ ، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(٢) حسن الجواهري، الذمة المالية في الفقه الإسلامي، ص ٦ بحث منشور في الانترنت على

الموقع الآتي: <http://www.rafed.net/books/fegh/bohouth-alfeghe>

وقد يختلفان بان توجد عهدة (وعاء التكليف فقط) من دون انشغال للذمة، كما في نفقة الأقارب الواجبة على الزوجة، فعهدة الزوجة مشغولة بالنفقة، في حين ليست ذمتها مشغولة بها، لذا لا ضمان عليها لو تركت فماتت مثلاً إذا لم تؤخذ هذه النفقة (التي عصى ولم يعطها إلى مستحقها) من تركتها هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى قد توجد ذمة مالية من دون عهدة، كما في الطفلة التي أتلفت مال غيرها فانشغلت ذمتها بالمال فحسب، ولا يكون على عهدها شيء^١ لعدم تكليفها - وهي طفلة - بشيء من التكاليف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المجنونة.

يستدل مما تقدم على أن الفقه الإسلامي يختلف في تعريف الذمة المالية للزوجة اختلافاً شكلياً من حيث اللفظ في كونها إما وصفٌ شرعيٌّ أو أمرٌ اعتباريٌّ أو افتراضيٌّ أو معنى يقدر وجوده في الزوجة أي بوصفها محلاً للحقوق والالتزامات المالية، لكنه يتفق من حيث معنى الذمة المالية للزوجة ومضمونها في كونها محلاً صالحاً لثبوت الحقوق والالتزامات وبها تصير الزوجة أهلاً لذلك. بصرف النظر عن اختلاف الذمة المالية عن أهلية الوجوب وأهلية الأداء.

وبناءً على ما تقدم نتفق مع البعض^(١) وتعريف الذمة المالية على وفق الآتي: الذمة المالية هي مجموع ما يثبت للزوجة من الحقوق والالتزامات المالية في الوقت الحاضر أو المستقبل.

الفرع الثالث

تعريف الذمة المالية للزوجة في الإصطلاح القانوني

أما بالنسبة لموقف التشريعات الوضعية حول الذمة المالية للزوجة، فلم ينظم المشرع العراقي الذمة المالية للزوجة في القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ النافذ بل أشار إليها في مواقف متفرقة هي: إذ تنص المادة (٣٥٠) منه على أنه: "تبرأ ذمة المحال عليه من الدين

(١) د. مصطفى أحمد عمران الدراجي، الحقوق المتعلقة بالذمة المالية، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ١٧٧؛ د. منصور حاتم الفتلاوي، نظرية الذمة المالية، دراسة مقارنة بين الفقهين الوضعي والإسلامي، ط ٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ١٧.

بأداء المحال به أو بحوالته إياه على آخر أو بالإبراء أو الهبة أو باتحاد الذمة أو بأي سبب آخر يقتضي الالتزام"، وتنص المادة (٤١٨) منه على أنه: "في الدين الواحد إذا اجتمع في شخص واحد صفتا الدائن والمدين انقضى الدين لاتحاد الذمة بالقدر الذي اتحدت فيه". وتنص المادة (٤١٩) منه على أنه: "إذا زال السبب الذي أدى إلى اتحاد الذمة وكان لزواله أثر رجعي عاد الالتزام إلى الوجود هو وملحقاته بالنسبة لذوي الشأن جميعاً، ويعد اتحاد الذمة كأن لم يكن"، وتنص الفقرة الأولى من المادة (٥٢٦) منه على أن: "الثمن ما يكون بدلاً للمبيع ويتعلق بالذمة"، وتنص المادة (١٠٠٨) منه على أن: "الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بتنفيذ التزام"، وتنص المادة (١٣١٧) على أنه: "إذا انقضى الرهن التأميني باتحاد الذمة في المرتهن أو في مالك العقار، ثم زال سبب انتقال حق المالك أو حق الرهن وكان لزواله أثر رجعي عاد الرهن بحالته"، ونص المشرع العراقي على أنه ينقضي أيضاً الرهن الحيازي بأحد الأسباب الآتية وذكر منها: "ب. إذا اجتمع حق الرهن مع حق الملكية في يد شخص واحد، يعود الرهن إذا زال سبب اتحاد الذمة بأثر رجعي". وتلك الحال بالنسبة لمشرع القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ النافذ ومشرع القانون المدني الأردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ النافذ ومشرع القانون المدني اليمني رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٢ النافذ إذ لم ينظموا الذمة المالية كالمشرع العراقي بل أشاروا إليها في موقف متفرقة^(١).

وبالنسبة لفقهاء القانون فقد اختلفوا في تعريفهم للذمة المالية على وفق ما يأتي: إذ يعرف أحد الفقهاء^(٢) بأن الذمة المالية هي ما للزوجة من حقوق وما عليها من التزامات منظورا إليها كمجموع. يلحظ على هذا التعريف أنه لم يتضمن أبرز خصائص الذمة المالية إذ لم يذكر أن تكون هذه الحقوق والالتزامات ذات قيمة مالية ولم يذكر أن الذمة المالية تضم الحقوق

(١) ينظر المواد (٥٣ و٥٢ و١٥٥) من القانون المدني المصري النافذ رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ والمواد (٥١ و٧٣ و٢٠٨) من القانون المدني الأردني النافذ رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ والمواد (١٠ و٧٣ و٧٥) من القانون المدني اليمني النافذ رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢.

(٢) د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني حق الملكية، ج ٨، دار النهضة العربية، ١٩٦٧، ص ٢٢٥.

والالتزامات المالية في الحاضر والمستقبل. ويعرف غيره^(١) الذمة المالية بأنها مجموع ما يكون للزوجة من الحقوق والالتزامات المالية. يلحظ على هذا التعريف انه أهمل أحد الخصائص الأساسية للذمة المالية إذ لم يذكر أن تضم الذمة المالية الحقوق والالتزامات المالية في الحاضر والمستقبل.

وعرفت الذمة المالية أيضا بأنها مجموعة الأموال والديون التي تتعلق بالزوجة في وقت معين^(٢). يلحظ على هذا التعريف انه قد عبر عن عناصر الذمة المالية بأنها ديون وأموال بدلا من الحقوق والالتزامات وأنه قد حددها بوقت معين في حين تشمل الذمة المالية الحقوق والالتزامات المالية في الحاضر والمستقبل. وعرفت كذلك بأنها مجموع ما يتعلق بالزوجة من حقوق مالية أو عليها في الحال أو الاستقبال^(٣).

وهناك من^(٤) يعرف الذمة المالية للزوجة بأنها مجموع ما للزوجة من حقوق وما عليها من التزامات ذات قيمة مالية فالذمة المالية هي مجموع الحقوق والالتزامات والحقوق تكون الجانب الايجابي أما الالتزامات فإنها تكون الجانب السلبي. ويلحظ على هذا التعريف أن فيه أطلاة غير مبررة، وقد ركز على عناصر الذمة المالية، ولم يذكر أهم خصائصها وهو أن الذمة المالية تضم الحقوق والالتزامات المالية في الحاضر والمستقبل.

(١) د. عبد الفتاح عبد الباقي ، نظرية الحق ، من دون دار ومكان نشر، ط٢ ، ١٩٦٥ ، ص١٤٧.

(٢) د. إسماعيل غانم، الذمة المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، القاهرة، جامعة عين الشمس، ١٩٥٧، ص١٨٥. نقلاً عن بان عباس خضير، تخصيص الذمة المالية وآثارها، رسالة ماجستير في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص٧.

(٣) د. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني المدخل للعلوم القانونية، ج١، ط٦، من دون دار ومكان نشر، ١٩٨٧، ص٧٩١.

(٤) د. توفيق فرج، المدخل للعلوم القانونية، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، ١٩٦١، ص٧٢٩.

ونتفق مع بعض فقهاء القانون^(١) الذين يعرفون الذمة المالية للزوجة على أنها مجموع ما للزوجة من حقوق وما عليها من التزامات مالية موجودة فعلاً أو ستوجد في المستقبل. لأن هذا التعريف جامع ومانع لعناصر الذمة المالية وخصائصها.

وتتمثل أهمية الذمة المالية للزوجة، أي حقوقها والتزاماتها المالية في النقاط الآتية^(٢):
أولاً: أدى استقلال الذمة المالية عن شخصية الزوجة إلى تخليص الزوجة من فكرة ضمان الدين ينصب على شخصيتها أي على جسدها سواء أكان بالاسترقاق أم بالقتل.

ثانياً: للذمة المالية للزوجة أهمية كبيرة من الناحية القانونية والعملية، لأن الذمة المالية للزوجة تشكل الضمان العام لديون المدين جميعها، وكلما زادت حقوق الزوجة المالية ازداد الضمان لحقوق الدائنين واطمأنوا إلى كفاءة مدينهم المالية، إذ تنص المادة (٢٦٠) من القانون المدني العراقي النافذ على أن: "١. أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ٢. وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم طبقاً للقانون". ويشمل حق الضمان العام أموال المدين الحاضرة التي توجد في ذمته وقت حلول ميعاد الوفاء، وإذا كانت هذه الأموال لا تكفي لسداد ديونها فتقسم قسمة غرماء بين الدائنين العاديين، في حين إذا كان الدائنون لهم حق امتياز فإنهم يستوفون حقهم قبل الدائنين العاديين، لذا يكون للدائنين حق خاص فضلاً عن حقهم في الضمان العام.

ثالثاً: إن حق الضمان العام بما يقرره من حماية للدائنين لا تمنع الزوجة المدينة من التصرف في أموالها، أي تبقى لها حرية التصرف فيها، لأن الديون تتعلق بذمتها المالية وليس بأعيانها ومفرداتها، وفي ذلك فائدة مشتركة للزوجة المدينة والدائن إذ تستطيع الزوجة

(١) د. عبد المجيد الحكيم آخرون، القانون المدني وأحكام الالتزام، ج ٢، ط ٢، دار ابن الأثير، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ٨٥؛ عبد الباقي البكري وزهير البشير، المدخل لدراسة القانون، ط ٣، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٩٢؛ د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ود. أحمد حشمت أبو شيت، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٣٢٣ و ٣٢٤.

(٢) الذمة المالية، ص ١، مقالة منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

http://hiba2006-1.tripod.com/1st_year/1semester/

المدينة تنمية أموالها مما يزيد من قدرتها على الوفاء بديونها^(١). ومع ذلك يستطيع الدائنون لحماية حقهم من تصرفات مدينهم الضارة بحقوقهم اللجوء إلى الدعوى غير المباشرة أو دعوى عدم نفاذ التصرف^(٢):

رابعاً: أخيراً تبرز أهمية الذمة المالية للزوجة في مبدأ لا تركة إلا بعد سداد الدين، مفاده أنه لا يمكن أن تستقر العناصر الإيجابية من التركة للورثة إلا بعد سداد ديون مورثتهم^(٣).

المطلب الثاني

عناصر الذمة المالية للزوجة

تتكون الذمة المالية للزوجة من عنصرين أساسيين هما العناصر الموجبة والعناصر السالبة وسيتم توضيحهما على وفق ما يأتي:

الأول- العناصر الموجبة للذمة المالية للزوجة: وتسمى أيضاً بأصول الذمة المالية للزوجة وتضم الحقوق المالية المقررة للزوجة الموجودة في الحال أو المستقبل، وسواء أكانت

(١) ينظر: الذمة المالية، بحث منشور في منتدى العلوم القانونية والإدارية قسم السنة الأولى في

الانترنت على الموقع الآتي: <http://www.droit-alafdal.com/t504-topic>

(٢) ينظر: المادة (٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣) من القانون المدني العراقي. لمزيد من التفاصيل ينظر د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير، ج٢، المرجع السابق، ص٨٥؛ إلياس حداد، الذمة المالية، مقالة في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، من دون مكان نشر، المجلد التاسع، منشور في الانترنت في الموقع الآتي:

<http://www.arab-ency.com/index.php?module>

(٣) يأتي حق الورثة بعد حق الدائنين والموصى لهم إذ تنص المادة (٨٧) من قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ على أن: "الحقوق المتعلقة بالتركة بعد وفاة المورث أربعة مقدم بعضها على بعض هي: ١. تجهيز المتوفى على الوجه الشرعي. ٢. قضاء ديونه وتخرج من جميع ماله. ٣. تنفيذ وصاياه وتخرج من ثلث ما بقي من ماله. ٤. إعطاء الباقي إلى المستحقين". وينظر منتدى العلوم القانونية والإدارية، المرجع السابق، ص ١ و٢.

هذه الحقوق حقوقاً عينية كملكية شيء معين أم حقوقاً شخصية كالديون التي تترتب للزوجة تجاه غيرها^(١).

الثاني- العناصر السالبة للذمة المالية للزوجة: وتسمى أيضاً بخصوم الذمة المالية للزوجة وتتضمن الالتزامات المالية التي تترتب عليها في الحال أو المستقبل منظور إليها كمجموع، كالالتزامها بمبلغ من المال أو القيام بعمل لمصلحة غيرها^(٢).

وتشكل هذه الحقوق والالتزامات جميعها وحدة واحدة قائمة بذاتها أو مجموعة قانونية يطلق عليها أسم الذمة المالية للزوجة. ولا تقتصر الذمة المالية على الحقوق والالتزامات المالية العائدة للزوجة في وقت من الأوقات فحسب وإنما تتضمن أيضاً الحقوق والالتزامات المقبلة. فهي أشبه بوعاء تنصب فيه الحقوق والالتزامات التي تتغير باستمرار فيزول بعضها ويتغير بعضها لكن من دون أن يؤثر ذلك في مفهوم الذمة المالية للزوجة. فقد تتغير عناصر الذمة المالية للزوجة المتمثلة بالحقوق والالتزامات باستمرار فهي تزيد وتنقص، فإذا زادت حقوق الزوجة عن التزاماتها أي العناصر الإيجابية (الأصول) على العناصر السلبية (الخصوم) كانت موسرةً وقد تزيد الالتزامات على الحقوق فتكون معسرةً. وتعد العلاقة بين هذين العنصرين علاقة وثيقة فيضمن العنصر الأول أي الأموال للوفاء بالعنصر الثاني أي الديون، وإذا لم تشغل الذمة المالية للزوجة بأي حق أو التزام كانت فارغة، وقد تتعادل العناصر الإيجابية مع العناصر السلبية، وقد يكون للزوجة حقوق وليس عليها أي التزام وقد تكون عليها التزامات وليس لها أي حقوق، ولا يتأثر في الأحوال جميعها وجود الذمة المالية للزوجة فهي تبقى ثابتة على الرغم من التغيرات التي ترد عليها^(٣).

(١) د. نبيل إبراهيم سعد، المدخل إلى القانون، نظرية الحق، منشأة المعارف، الإسكندرية،

٢٠٠١، ص ١٦٦؛ إلياس حداد، المرجع السابق، ص ١.

(٢) عبد الباقي البكري وزهير البشير، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(٣) د. نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ١٦٦؛ د. عبد المجيد الحكيم آخرون، ج ٢،

المرجع السابق، ص ٨٥؛ إلياس حداد، المرجع السابق، ص ١.

المطلب الثالث

خصائص الذمة المالية للزوجة

ترتبط الذمة المالية بالزوجة ارتباطاً وثيقاً وتعد خاصة من خصائصها، وهي تمثل الجانب المالي والاقتصادي من شخصيتها. ومن الترابط بين الذمة المالية للزوجة والشخصية يمكن استخلاص أهم خصائص الذمة المالية للزوجة على وفق ما يأتي :

أولاً : الذمة وعاء وهي صفة أو محل اعتباري افتراضي، لا تقدر بالمال لأنها ليست مالية ولا حسية حتى يتم تقويمها بالمال، وإنما الذي يُقوّمُ بالمال هو محتوياتها وعناصرها أي الحقوق والالتزامات المالية نتيجة لثبوت هذه الصفة لها، وسواء أكانت الحقوق عينية أم شخصية. ولا يدخل في نطاقها تلك الحقوق التي لا يمكن تقويمها بالمال، كالحقوق السياسية، وحقوق الأسرة، والحقوق الشخصية للصيقة بالإنسان^(١).

ثانياً : ينظر إلى الذمة المالية للزوجة بوصفها مجموعة قانونية متجردة ومتميزة عن العناصر التي تدخل في نطاقها، أي أن عناصر الذمة وهي الحقوق والالتزامات تذوب فيها وتفقد ذاتيتها، وتظهر الذمة المالية للزوجة وتسمو على العناصر إذ يكون لها كيان وذاتية مستقلة عنها.

ثالثاً : لا تثبت الذمة المالية إلا للشخص القانوني سواء أكان شخصاً طبيعياً كالزوجة أم معنوياً كالشركة. مما يعني أنه ليس هناك من ذمة مالية من دون شخص تتعلق به وتعود إليه الحقوق والالتزامات المالية التي تحويها. أما وليست للكائنات الأخرى ذمة مالية ولا أهلية^(٢).

رابعاً : تعبر الذمة المالية للزوجة عن مجموع الحالة المالية للزوجة بعنصرها الإيجابي (أصول الذمة) والسلبي (خصوم الذمة) فهناك صلة لا تقبل الانفصال تربط بين هذين العنصرين فتعد مجموع الحقوق ضماناً للوفاء بمجموع الالتزامات سواء أكانت حال الحياة أم بعد الوفاة إذ تعد أموالها جميعها حال الحياة ضامنة لديونها والتزاماتها ولا

(١) أيمن أحمد محمد نعييرات، المرجع السابق، ص ٤٣؛ ينظر: منتدى العلوم القانونية و

الإدارية، المرجع السابق، ص ٢.

(٢) إلياس حداد، المرجع السابق، ص ٣.

تبرأ ذمتها إلا بأدائها سواء أكانت بالأصالة أم النيابة أم النيابة عنها من المستحقين، أما بعد الوفاة فلا تركة إلا بعد سداد الديون، ومن ثم يؤول ما بقي من أموال الزوجة إلى ورثتها^(١)، فلو لا نظرية الذمة المالية للزوجة لوقع حق الضمان العام للدائنين على أموال الزوجة المدينة نفسها فتبقى منشغلة بهذا الحق لحين انقضاء الدين ولا يجوز لها التصرف فيها، وهذا يعيق تداول الأموال المنشغلة بحقوق الدائنين، ويحول هذا الخطر على وفق فكرة الذمة المالية للزوجة التي تتحمل بالضمان فيقع الضمان على مجموع الأموال من دون أن تستقر على أحدها^(٢).

خامساً: على الرغم من تجرد الذمة المالية للزوجة من محتوياتها وعناصرها إلا أنه لا يمكن التصرف بها لأنها اعتبارية افتراضية فلا يمكن للزوجة أن تقوم ببيع ذمتها أو التنازل عنها ولكن تملك التصرف بما يثبت فيها من الحقوق والالتزامات التي يعبر عنها بأصول الذمة وخصومها، أي بعناصرها^(٣). ومن هنا يظهر أنه لا يمكن للزوجة أن تكون لها في حياتها إلا خلف خاص وهو الذي يتلقى عن سلفه ملكية شيء معين كالمشتري الذي يعد خلفاً خاصاً للبائع في ملكية المبيع. أما بعد وفاة الزوجة فيمكن أن يكون لها خلف عام وخلف خاص. فتحدد الذمة المالية بالموت وتنقلب إلى تركة تؤول إلى مستحقيها من الدائنين والموصى له بجزء شائع كالثلث والورثة. وهؤلاء يعدون بمثابة خلف عام للزوجة المتوفي أما الموصى له بأحد أعيان التركة فيعد خلفاً خاصاً للزوجة المتوفي^(٤).

سادساً: تثبت انتقال الحقوق والالتزامات في ذمة الزوجة بصفة خاصة بالتصرفات القانونية كالبيع أو الهبة أو الميراث أو الوصية، إذ تنتقل هذه الحقوق والالتزامات وتتغير أما الذمة فتبقى ثابتة من دون تغيير هذا في حال الحياة، أما في حال الموت فتنتهي ارتباط

(١) يذكر أن الوصية لا تجوز للوارث إلا في حدود الثلث وما زاد عنها تكون موقوفة على إجازة الدائنين والورثة إذ تنص المادة (٧٠) من قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ على أنه: "لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث إلا بإجازة الورثة ...".

(٢) إلياس حداد، المرجع السابق، ص ٣.

(٣) عبد الباقي البكري وزهير البشير، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٤) إلياس حداد، المرجع السابق، ص ٣.

الذمة بشخصية الزوجة القانونية، مما لا يعني انتقال الذمة إلى الورثة بل إن الذي ينتقل هو ما استقر فيها، فالذمة مرتبطة بحياة الزوجة وجوداً وهدماً، وأما ما يثبت في الذمة في حال الوفاة فهو يكون بصفة خاصة^(١).

سابعاً: يمكن للزوجة أن تجزء ذمتها المالية إذ تستخدم جزء منها في مشروع اقتصادي معين وجزء ثانٍ في مشروع اقتصادي آخر وهكذا بحيث تعدد المشاريع الاقتصادية للزوجة مع وحدة ذمتها المالية^(٢).

ثامناً : لا يوجد اشتراك في الذمة المالية للزوجة، فلا يكون للذمة الواحدة أكثر من صاحب واحد، لأنه لو تصورنا اشتراك نساء عديدات في ذمة واحدة لما ثبت لأي واحدة منهن ذمة، وهذا ممتنع لتلازم الشخصية والذمة المالية للزوجة^(٣).

تاسعاً : لا يقتصر مفهوم الذمة المالية للزوجة على الحاضر من الأموال والحقوق وإنما يشمل ما يستجد منها مستقبلاً، إذ تتجرد الذمة المالية عن محتوياتها وعناصرها، وإذا افترض وجود زوجة ليس لها حق أو التزام فلا يعني ذلك أنه ليس لها ذمة بل إن ذمتها تبقى ثابتة ما دامت على قيد الحياة ولكنها خالية أو فارغة بدليل صلاحيتها لأن تتحمل تلك الحقوق والالتزامات في المستقبل، فالذمة موجودة وثابتة في هذه الحالة لكنها غير مشغولة^(٤).

يستدل مما تقدم على أن العناصر المالية للذمة المالية للزوجة تكون محلاً للتقوم، ومن ثم لها التصرف بها من دون الذمة المالية بحد ذاتها بوصفها محل اعتباري افتراضي وليس وجود له.

(١) أيمن أحمد محمد نعيرات، المرجع السابق، ص ٤٢ و٤٣.

(٢) نقلاً عن الذمة المالية، المرجع السابق، ص ٢.

(٣) د. عبد الرزاق السنهوري ود. أحمد حشمت أبو شييت، المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(٤) د. نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص ١٦٣.

المبحث الثاني

طبيعة الذمة المالية للزوجة ووقت نشوئها وانتهائها

تعد الذمة المالية للزوجة من المواضيع المهمة في واقع حياة المجتمع لأنها تركز على الحقوق والالتزامات المالية التي تمتلكها الزوجة، وسيتم في هذا المبحث بيان طبيعة الذمة المالية للزوجة التي تتمثل بوجود نظريتين حولها إحداهما تربط الذمة المالية بشخصية الزوجة ويطلق عليها بالنظرية الشخصية، وثانيها تقوم على تخصيص الذمة المالية للزوجة بغرض معين ويطلق عليها بنظرية التخصيص، ومن ثم نوضح وقت نشوء الذمة المالية للزوجة التي ظهر الخلاف بشأنها، إذ يربط البعض نشوء الذمة المالية للزوجة بأهيلة الزوج، في حين يربطها البعض الآخر بأهلية الأداء، وأخيراً سنتطرق إلى أهم الطرائق والوسائل التي تؤدي إلى انتهاء الذمة المالية للزوجة، وبناءً على ما تقدم سيتم دراسة المسائل المذكورة في ثلاثة مطالب وعلى وفق ما يأتي:

المطلب الأول: طبيعة الذمة المالية للزوجة.

المطلب الثاني: وقت نشوء الذمة المالية للزوجة.

المطلب الثالث: وقت انتهاء الذمة المالية للزوجة.

المطلب الأول

طبيعة الذمة المالية للزوجة

ترتبط الذمة المالية بشخصية الزوجة ارتباطاً وثيقاً، وتعد أحد خصائصها وتمثل الجانب المالي لشخصيتها، غير أن هذا الترابط هو موضوع اختلاف بين الفقه القانوني، فمنهم من يسندها لشخصية الزوجة ويجعلها ملازمة لها وهي النظرية الشخصية، ومنهم من يفصلها عن شخصية الزوجة وهي نظرية التخصيص، ويكون توضيح ذلك في الفرعين الآتي:

الفرع الأول : النظرية الشخصية.

الفرع الثاني : نظرية التخصيص.

الفرع الأول

النظرية الشخصية

وتسمى بالنظرية التقليدية، وقال بهذه النظرية الفقيهين الفرنسيين أوبري ورو^(١) في القرن التاسع عشر وهي تنظر إلى الذمة المالية على أنها الجانب المالي للشخصية القانونية للزوجة منظوراً إليها من الناحية الاقتصادية، وبعبارة أخرى فهي تعني الصلاحية أو القابلية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات المالية، لذا يربط أنصار هذه النظرية الذمة المالية بشخصية الزوجة ارتباطاً وثيقاً ويعدون جزءاً من شخصيتها القانونية، ورتبوا على هذا التصور النتائج الآتية :

١. لكل زوجة ذمة مالية: مادامت الذمة المالية هي المظهر المالي لشخصية الزوجة فكل زوجة تتمتع بالشخصية القانونية لابد من أن تكون لها ذمة مالية حتى لو لم تكن لها أي حق أو عليها أي التزام.
٢. لا توجد ذمة مالية بغير شخصية قانونية تستند إليها: مادامت الذمة المالية هي المظهر المالي لشخصية فلا يتصور أن تكون هناك ذمة لا تسند إلى شخص سواء أكان شخصاً طبيعياً كالزوجة أم شخصاً معنوياً كالشركة^(٢).

(١) د. نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ١٦١ و١٦٢؛ عبد الباقي البكري وزهير البشير، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(٢) تنص المادة (٣٤) من القانون المدني العراقي على أنه: "١. تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته. ٢. ومع ذلك فحقوق الحمل يحددها قانون الأحوال الشخصية". وتنص المادة (٤٧) من القانون المدني العراقي على أن: "الأشخاص المعنوية هي: أ. الدولة. ب. الإدارات والمنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة بالشروط التي يحددها. ج. الأولوية والبلديات والقرى التي يمنحها القانون شخصية معنوية بالشروط التي يحددها. د. الطوائف الدينية التي يمنحها [القانون] شخصية معنوية بالشروط التي يحددها. هـ. الأوقاف. و. الشركات التجارية والمدنية إلا ما استثنى منها بنص في القانون. ز. الجمعيات المؤسسة وفقاً للأحكام المقررة في القانون. ح. كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال يمنحها القانون شخصية معنوية " وجاء في الفقرة =

٣. الذمة المالية للزوجة واحدة لا تتجزأ: ما دامت الزوجة واحدة فذمتها المالية كذلك واحدة لا تتجزأ فوحدة الذمة^(١) لكونها جانباً من جوانب شخصية الزوجة، ولا تكون للزوجة لها سوى ذمة واحدة لأنه لا يمكن أن تكون لها إلا شخصية واحدة.
٤. الذمة المالية للزوجة مجموعة قانونية مجردة ومستقلة عن العناصر المكونة لها: ما دامت الذمة المالية هي الجانب المالي لشخصية الزوجة وما دامت الشخصية هي الصلاحية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات فلا تتكون ذمتها المالية من مجموعة واقعية قائمة من الحقوق والالتزامات المالية بل تتكون من مجموعة احتمالية لما يوجد للزوجة من هذه الحقوق والالتزامات في الحاضر وفي المستقبل، فلا يتأثر وجود الذمة بوجود العناصر أو بأي تغيير يحدث فيها فهي كالوعاء الذي يوجد مستقلاً عن مضمونه ومحتوياته.
٥. مادامت الذمة المالية للزوجة هي مجموعة قانونية مستقلة عن العناصر المكونة لها فلا يتصور تصرفها بالذمة المالية أو التنازل عنها في مجموعها وإنما يرد التصرف أو التنازل على مفرداتها أو عناصرها القائمة في وقت معين ويعد عدم قابلية الذمة المالية للتصرف فيها أو التنازل عنها نتيجة حتمية لارتباطها بشخصية الزوجة لان شخصيتها بدورها تعد غير قابلة للتصرف فيها أو التنازل عنها، ولا يعني انتقال أموال المورث إلى ورثته انتقال ذمته المالية إلى ذمتهم، على أساس أن شخصية الوارث يعد امتداداً لشخصية مورثه، فلا يوجد انتقال للذمة وإنما هو استمراراً لها مع اندماجها في ذمة الوارث.

=الثالثة من المادة (٤٨) من القانون المدني العراقي: "وله (أي الشخص المعنوي) ذمة مالية مستقلة".

(١) وقد أخذ بمبدأ وحدة الذمة المالية المشرع الفرنسي في ما يسمى بقبول الوارث للتركة بشرط الجرد إذ تنص المادة (٨٧٨) من القانون المدني الفرنسي على أنه للوارث قبول التركة أو رفضها أو قبولها بشرط الجرد فضلاً عن احتفاظه بحقه في المطالبة بديونه من أموال التركة في حالة ما تكون له ديون عليه.

وقد اخذ بمبدأ وحدة الذمة المالية للزوجة المشرع العراقي إذ تنص المادة (٢٦٠) من القانون المدني العراقي على أن: "١. أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ٢. وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم طبقاً للقانون". والمشرع الفرنسي في المادة (٢٠٩٢) من القانون المدني الفرنسي التي تنص على أن كل شخص يكون ملزماً بوفاء ما تعهد به من أمواله المنقولة وغير المنقولة الحاضرة والمستقبلية جميعها. وتنص المادة (٢٠٩٣) منه أيضاً على أن أموال المدين ضمان عام للدائنين وهم يتزاحمون في اقتسام أثمانها ما لم يوجد بينهم من يتمسك بأسباب مشروعة في التقدم على الآخرين.

تقدير النظرية: لقد تعرضت هذه النظرية للنقد من زوايا عديدة^(١)، فمن ناحية غلو أنصارها في الربط بين الذمة المالية للزوجة وشخصيتها القانونية الأمر الذي يؤدي إلى نتائج غير مقبولة بإقامة الذمة المالية على أساس شخصية الزوجة هو الذي دفع أنصار هذه النظرية إلى القول: لكل زوجة ذمة مالية حتماً، في حين انه يجب التمييز بين شخصية الزوجة بوصفها قابلية أو صلاحية الزوجة لان تكون لها حقوق أو عليها التزامات وبين الذمة المالية بوصفها مجموع ما للزوجة من حقوق وما عليها من التزامات، ومن ثم لا يتحتم أن تكون لكل زوجة ذمة مالية، فوجود زوجة ليس لها حقوق أو عليها التزامات وإن كان نادراً إلا انه قد يتم تصوره، وفي نطاق هذا التصور لا يجوز أن تسند للزوجة ذمة حينما لا تكون لها ذمة بالفعل. ومن ناحية أخرى أن الخلط بين شخصية الزوجة والذمة المالية دفع بأنصار هذه النظرية إلى أن يعد الذمة المالية للزوجة واحدة لا تتجزأ ولا تتفق هذه النتيجة مع استقلال بعض أموال الزوجة عن البعض الآخر في حالات معينة إذ تتجزأ فيها ذمة الزوجة تحقيقاً لأغراض معينة. فقد تخضع بعض أموال الزوجة والتزاماتها لأنظمة قانونية خاصة تختلف عن الأنظمة القانونية العامة التي تخضع لها بقية أموالها كالتركة التي تؤول إلى الوارث إذ تخضع لنظام قانوني يختلف عن النظام القانوني الذي يحكم أموالها الأخرى فبمجرد موت الزوجة تنتقل أموالها والتزاماتها إلى

(١) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، ج ١، المرجع السابق، هامش ص ٢٢؛ د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ود. أحمد حشمت أبو شيت، المرجع السابق، ص ٣٢٧؛ د. خالد جمال أحمد حسن، الوسيط في مبادئ القانون، نظرية الحق، منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

http://www.egyptjudgeclub.org/jcma/books/book_detail.php?id=

ورثتها ولكن لا يسأل الوارث عن ديون مورثتها إلا في حدود ما تركت من أموال فلا يقوم بسداد ديون التركة من أمواله الخاصة الأخرى لذا يكون للوارث ذمتين: ذمته الأصلية وذمة أخرى منفصلة عنها هي ذمة مورثتها التي آلت إليه بالميراث وهذه الذمة المنفصلة يتكفل جانبها الإيجابي بتسديد جانبها السلبي فلا يكون الوارث مسؤولاً في ذمته الأصلية عن وفاء ديون الذمة الموروثة.

وإذا كان المشرع العراقي قد أخذ بمبدأ وحدة الذمة المالية في المادة (٢٦٠) من القانون المدني العراقي التي تجعل أموال الزوجة المدينة جميعها ضماناً للوفاء بديونها الذي نادى به أصحاب النظرية التقليدية أو الشخصية للذمة المالية فإنه في الوقت نفسه قد خالف المبدأ المذكور فبين أن بعض الأموال الداخلة في الذمة المالية للزوجة للمدينة لا يجوز للدائنين الحجز عليها ومن ثم لا تخضع لدعواهم. إذ نصت المادة (٢٦٠) من القانون المدني العراقي على أنه: "يجوز لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينة حقوق هذا المدين إلا ما اتصل منها بشخصه خاصة أو ما كان منها غير قابل للحجز..." ونصت الفقرة الثانية من المادة (٢٧١) منه أيضاً على أنه: "يجوز لأي دائن بمقتضى هذا الحكم (أي الحجز) أن يحصل من دائرة التنفيذ على قرار بحجز جميع أموال المحجور من عقارات ومنقولات وديون في ذمة الغير عدا الأموال التي لا يجوز حجزها..."

الفرع الثاني

نظرية التخصيص

وتسمى بالنظرية الحديثة وقال بها بعض الفقهاء الألمان^(١): وهي تقوم على أساس الفصل التام بين الذمة المالية والشخصية القانونية للزوجة، ولا تقوم الذمة المالية على أساس شخصية الزوجة بل على أساس تخصيص الذمة المالية لغرض معين، فكلما وجدت مجموعة من الأموال مخصصة لغرض معين أمكن القول بوجود ذمة مالية ولو لم تستند إلى زوجة.

(١) نقلاً عن عبد الباقي البكري وزهير البشير، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

وقد أراد أنصار هذه النظرية^(١) بهذا التصور الاستغناء عن فكرة الشخص المعنوي فهم يرون أن الشخصية القانونية لا تثبت إلا للشخص الطبيعي ولاسيما للزوجة، وكل اعتراف بالشخصية القانونية لمجموعة من الأموال أو الأشخاص كالشركات والمؤسسات والجمعيات هو مجرد افتراض يخالف الواقع لأنه يعني نسبة الحقوق والالتزامات التي تتعلق بنشاط هذه المجموعة إلى شخص افتراضي لا وجود له، ولما كان الهدف من هذا الافتراض البحث هو إمكان الاعتراف لهذه المجموعات من الأموال أو الأشخاص بذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائها أو المنتفعين بها فإنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة بالفصل بين الذمة المالية والشخصية، وأن تعد الذمة المالية موجودة في كل مجموعة من الأموال قد خصصت لتحقيق غرض معين من دون أن تستند في وجودها إلى شخص ما، ويترتب على هذه النظرية نتائج مغايرة تماماً لنتائج النظرية التقليدية أهمها:

١. إمكان وجود ذمة مالية دون زوجة تسند إليها: فقد توجد الذمة المالية دون أن يوجد زوجة تسند إليها إذ يكفي لوجودها وجود مجموعة من الحقوق والالتزامات المالية المخصصة لغرض معين فيمكن تصور زوجة ليس لها حق وليس عليها التزام فلا تكون لها ذمة مالية.
٢. إمكان تجزئة الذمة المالية للزوجة وذلك بتعدد أغراض المشاريع الاقتصادية التي تخصص أموالها لتحقيقها، ومثال ذلك عندما ترخص المحكمة للولي أن يسلم الزوجة الصغيرة المميزة إذا أكملت الخامسة عشرة مقداراً من مالها ويأذن لها في التجارة تجربة لها، وتعد الزوجة في التصرفات الداخلة تحت الإذن بمنزلة البالغة الرشيدة ولكن في حدود رأس المال المخصص للتجارة، لذا تكون الحقوق والالتزامات التي تتعلق بتجارة الزوجة القاصرة جزءاً مستقلاً من ذمتها أو تكون لها ذمة خاصة تقوم فضلاً عن ذمتها العامة إذ

(١) الذمة المالية للشخص الطبيعي في القانون، منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.boxiz.com/blogs/>

لا يجوز لدائنيها الذين نشأت حقوقهم بمناسبة تجارتها أن يحجزوا إلا على أموالها المخصصة للتجارة دون أموال الأخرى^(١).

وقد أخذ المشرع العراقي بتطبيقات نظرية تخصيص الذمة المالية في التأمينات العينية وهي الرهن التأميني والرهن الحيازي وحقوق الامتياز وهذه التأمينات تقوم على فكرة الضمان الخاص بتقرير حق عيني على عقار أو منقول للدائن يخصص لوفاء دينه متقدماً على الدائن العادي والدائن التالي له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار أو المنقول في أي يد يكون^(٢) وفكرة الكفالة الواردة في المادة (١٠٠٨) من القانون المدني النافذ التي تنص على أن " : الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بتنفيذ التزام "

٣. إمكان انتقال الذمة المالية للزوجة: فلا يلزم أن تكون الذمة المالية كالزوجة غير قابلة للتصرف فيها بل يمكن أن تنتقل الذمة المالية من زوجة إلى غيرها بالميراث أو بالتصرف، ومثال تصرف الزوجة بذمتها المالية كما لو كانت مدينة وقامت بتحويل دينها من ذمتها إلى غيرها وتسمى هذه العملية بحوالة الدين، أو كانت لها حقوق على غيرها وحولت حقها إلى غيرها وتسمى هذه العملية بحوالة الحق، وقد أخذ المشرع العراقي بكل من حوالة الدين وحوالة الحق إذ تنص الفقرة الأولى من المادة (٣٣٩) من القانون المدني العراقي على أن: " حوالة الدين هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه ". وتنص المادة (٣٦٢) من القانون المدني العراقي على أنه: " يجوز للدائن أن

(١) ينظر المادتان (٩٨ و ٩٩) من القانون المدني العراقي وتقابلها المادتان (١١٩ و ١٢٠) من القانون المدني الأردني والمادتان (٦١ و ٦٢) من القانون المدني اليمني ؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير، مصادر الالتزام، ج ١، المرجع السابق، ص ٦٩-٧١.

(٢) ينظر المواد ١٢٨٥ و ١٣٢١ و ١٣٦١ من القانون المدني العراقي وتقابلها المواد (١٠٣٠ و ١٠٩٦ و ١١٣٠) من القانون المدني المصري والمواد (١٣٢٢ و ١٣٧٢ و ١٤٢٤) من القانون المدني الأردني والمواد (٣٧٥ و ٣٨١) من القانون المدني اليمني؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير، مصادر الالتزام، ج ١، المرجع السابق، ص ٣٥١ وما بعدها و ص ٤٨٦ وما بعدها و ص ٥٦٥ وما بعدها.

يحول إلى غيره ما له من حق على مدينه إلا إذا حال دون ذلك نص في القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام، وتم الحوالة دون حالة إلى رضا المحال عليه^(١).
تقدير النظرية: لم تَسَلِّمْ هذه النظرية أيضا من الانتقاد^(٢)، فمن ناحية يؤخذ عليها مغالاتها في الفصل بين الذمة المالية وشخصية الزوجة وهذه المغالاة هي التي دفعت أنصار هذه النظرية إلى القول بإمكان وجود ذمة مالية لا تستند إلى زوجة، ويتعارض هذا القول مع ما هو مسلم في القوانين الحديثة من أن الحقوق والالتزامات لا توجد إلا مستندة إلى شخص معين سواء أكان طبيعياً كالزوجة أم معنوياً كالجمعيات، واعتراف القوانين المدنية الحديثة^(٣) بالشخصية القانونية للأشخاص المعنوية قد أفقد علة نشوء هذه النظرية لأنها نشأت أصلاً على أساس إنكار فكرة الشخصية المعنوية وعلى الرغم من ذلك فإن نظرية تخصيص الذمة المالية قد أفادت في تمييز بعض أموال الزوجة بإخضاعها لأنظمة قانونية خاصة تكفل تحقيق الغرض الذي خصصت له. فقد رأينا أن هناك حالات تتجزأ فيها ذمة الزوجة تحقيقاً لأغراض معينة كالتركة إذ تعد أبرز مثال على تجزئة الذمة المالية للزوجة تبعاً لتخصيص جزء من أموالها لغرض معين إذ يتميز هذا الجزء عن بقية أموالها.

ومن ناحية أخرى فالقول: بتجزئة الذمة المالية للزوجة بصفة مطلقة لا يخلو من عنصر الخطورة، لما يترتب على ذلك من صعوبة التعامل، فضلاً عن أنه يساعد على سهولة التلاعب من الزوجة لتتهرب من دائنيها بإنشاء ذمة مستقلة تكون بمنأى عن مطالبتهم ويدخل فيها ما لديها أو ما يكتسبها من الحقوق.

يستدل مما تقدم على أن المشرع العراقي قد أخذ ببعض تطبيقات النظريتين كليهما إذ أخذ بالنظرية الشخصية أو التقليدية بالنسبة إلى الضمان العام لأموال المدين،

(١) ينظر المواد (٣٨٣ و٣٩٥) من القانون المدني اليمني.

(٢) د. خالد جمال أحمد حسن، المرجع السابق، ص ٢؛ الذمة المالية للشخص الطبيعي في القانون، المرجع السابق، ص ٣ و ٤.

(٣) ينظر المادتين (٤٧ و٤٨) من القانون المدني العراقي النافذ وتقابلها المادتين (٥٢ و٥٣) من القانون المدني المصري النافذ والمادتين (٥٠ و٥١) من القانون المدني الأردني النافذ والمادتين (٨٧ و٨٨) من القانون المدني اليمني النافذ.

والقول: بأن لكل شخص طبيعي أم معنوي ذمة مالية، وأخذ بنظرية تخصيص الذمة المالية بالنسبة إلى القاصر المأذون له بالتجارة بتخصيص جزء من ذمته المالية، وانتقال تركة المورث إلى الورثة مثقلة بحقوق المورث والتزاماته، وفي التأمينات العينية بتخصيص جزء من الذمة المالية للمدين لمصلحة الدائن، وفي حوالة الدين وحوالة الحق، وفي الكفالة أيضاً. ونجد أنه من الأفضل الجمع بين مزايا النظريتين مع استبعاد سلبياتهما لنخرج بحلة جديدة للذمة المالية ويمكن أن نطلق على هذه الحلة الجديدة بالنظرية المختلطة للذمة المالية، ويترتب على هذه النظرية النتائج الآتية: ١. لا توجد ذمة مالية من دون شخص سواء أكان شخصاً طبيعياً كالزوجة أم معنوياً كالجمعية. ٢. يمكن تجزئة الذمة المالية للزوجة إذ يجوز لها أن تخصص جزء من ذمتها المالية لمشروع معين وجزء آخر لمشروع آخر وهكذا. ٣. يمكن للزوجة أن تتصرف بعناصر بذمتها المالية أي حقوقها والتزاماتها المالية أو تتنازل عنها إذا كانت بالغة عاقلة رشيدة.

وفي هذا المقام يثار تساؤل مفاده ما هو موقف الفقه الإسلامي من الذمة المالية للزوجة؟

لقد سبق الفقه الإسلامي الفقه القانوني كثيراً في تحليل نظرية الذمة المالية للزوجة فهو ينظر إليها بنظرة المقلدين والمحدثين إذ ينظر إلى الذمة المالية للزوجة كمجموعة من المال تندمج فيها أجزاؤها وليس كوحدة لا تتجزأ أي وعاء تقديري تقوم بالزوجة، وتتعلق بها حتى تلقى الله (سبحانه وتعالى)، وربما تبقى بعد موتها عندما تحتاج إليها، وتزول أحياناً بأحد عوارض الأهلية كالجنون والسف والحجر، فتبقى الذمة المالية مع وجود هذه الحالات. إلا أن هناك^(١) من ذكر بأن الفقه الإسلامي تأثر بالنظرية الشخصية التقليدية التي تأخذ بمبدأ وحدة الذمة المالية للزوجة، والصحيح أن هناك خلافاً بين الفقهاء الإسلامي والقانوني، ولكن قبل أن نبين أوجه الخلاف الفقهي نود أن نبين أوجه الالتقاء بينهما على وفق الآتي:

(١) نقلا عن الذمة والأهلية في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.habous.net/daouat-alhaq/item>

أولاً : أوجه التشابه بين الذمة المالية للزوجة في الفقه الإسلامي والفقه القانوني. يمكن توضيح ذلك على وفق النقاط الآتية^(١):

١. يلتقي الفقه القانوني مع الفقه الإسلامي في الذمة المالية للزوجة من حيث تطلبه لوجود شخصية لإسناد الذمة المالية إليها، فهما يتطلبان استناد الذمة المالية إلى شخص سواء أكان الشخص طبيعياً كالزوجة أم معنوياً كالمؤسسة.
٢. يلتقي الفقه القانوني مع الفقه الإسلامي في نطاق الذمة المالية وهي الحقوق والالتزامات المالية المتعلقة بحق العباد كالزوجة.

ثانياً : أوجه الاختلاف بين الذمة المالية للزوجة في الفقه الإسلامي والفقه القانوني. يمكن توضيح ذلك على وفق النقاط الآتية^(٢):

١. من حيث نطاق الذمة المالية للزوجة: نطاق الذمة المالية للزوجة في الفقه الإسلامي أوسع من نطاق الذمة المالية للزوجة في الفقه القانوني: إذ تعد ذمة الزوجة في الفقه الإسلامي وصفاً تشمل الحقوق والواجبات والالتزامات المالية وغير المالية، ولا تشمل ذمة الزوجة في الفقه القانوني إلا الحقوق والالتزامات المالية.
٢. من حيث تعلق الذمة المالية للزوجة: تتعلق الذمة المالية للزوجة في الفقه الإسلامي بحق الله (سبحانه وتعالى) وحق العباد أيضاً، في حين تتعلق الذمة المالية للزوجة في الفقه القانوني بحق العباد فقط.

(١) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي ، ج٢، المرجع السابق، ص٣٣٧؛ عبد الباقي البكري وزهير البشير، المرجع السابق، ص٢٩٣؛ د.نبيل إبراهيم سعد، المرجع السابق، ص١٦٢.

(٢) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، المرجع السابق، ١٩٩٨، هامش ص٢٣؛ أيمن أحمد محمد نعيرات، المرجع السابق، ص٤٠؛ الذمة المالية بين الشريعة والقانون، ص٧ و٨، بحث منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.qlbna.com/vb/qlbna1079.html>

٣. من حيث بداية الذمة المالية للزوجة ونهايتها: تبدأ الذمة المالية في الفقه الإسلامي بشخصية الزوجة ثم تنتهي بأموالها، وفي نطاق الديون من دون غيرها فحسب، وتبدأ الذمة في الفقه القانوني بأموال الزوجة ثم تنتهي بشخصيتها.

٤. من حيث فناء عناصر الذمة المالية للزوجة: لا يجعل الفقه الإسلامي الذمة المالية للزوجة مجموعاً من الأموال تفتى فيها عناصرها كما هي الحال في الفقه القانوني، بل لا تكون الذمة المالية للزوجة مجموعاً من الأموال في الفقه الإسلامي حتى عند الحجر أو مرض الموت وحتى بعد الموت، ففي هذه الأحوال الثلاثة تتعلق الديون بمالية أعيانها لا بذواتها، بل إنه لا يوجد تلازم بين الذمة المالية للزوجة وبين تركتها في الفقه الإسلامي، فقد تبقى الذمة المالية للزوجة قائمة وتنتقل تركتها إلى ورثتها. وبعبارة أخرى يقيم الفقه القانوني الذمة المالية للزوجة على أساس مادي بحت هو أموال الزوجة فحيث لا توجد لها أموال لا توجد لها ذمة مالية، في حين يقيم الفقه الإسلامي الذمة المالية للزوجة على أساس شخصي.

يستدل مما تقدم على أن الفرق الجوهرية بين الذمة المالية للزوجة في الفقهاء الإسلامي والقانوني هو أن الفقه الإسلامي ينظر إلى الذمة المالية للزوجة بوصفها شخصية قانونية وليس مجموعاً من الأموال كما هي الحال في الفقه القانوني، ومن ثم يترتب على الذمة المالية للزوجة في الفقه الإسلامي نتائج نظرية الشخصية القانونية.

المطلب الثاني

وقت نشوء الذمة المالية للزوجة

تعد العناصر الايجابية للذمة المالية للزوجة ضماناً أساسية للدائنين، إذ من خلالها يستوفون فيها حقوقهم التي بذمة مدينهم، وللمحافظة على تلك العناصر لأبد من تحديد الوقت الذي تبدأ الذمة المالية للزوجة بالتكوين. لقد ثار خلاف حول وقت نشوء الذمة المالية للزوجة من عدمه وعلى وفق ما يأتي:

الرأي الأول: ذهب جانب من الفقه^(١) إلى أن الذمة المالية للزوجة سابقة لوجود الأهلية فهي تثبت للجنين في بطن أمه إذ يكون له ذمة ناقصة وتصبح كاملة حين ولادته حياً، لذا يصبح له أهلية وجوب ناقصة يصلح أن يكون أهلاً لاكتساب الحقوق، فعندما يكون الجنين في بطن أمه تكون له ذمة وأهلية ناقصة تخوله حقوقاً كثيرة كالميراث والوقف والوصية والهبة، وعندما يولد حياً يمكن أن يكتسب الحقوق ويتحمل الالتزامات وينوب عنه في ذلك وليه أو وصيه أو القيم عليه. يستدل من هذا الرأي على أن الذمة المالية للزوجة سابقة للأهلية فلا يشترط لها البلوغ ولا الرشد ولا التكليف ولا التمييز، وإنما يجعل الولادة مع الحياة شرطاً لتمام الذمة المالية التي تترتب عليها أهلية الوجوب.

الرأي الثاني: يرى جانب من الفقه^(٢) أن الذمة المالية للزوجة ما هي إلا وعاء تقديري اعتباري يقدر قيامه في الزوجة لإثبات الديون والالتزامات في شخصها. لذا يذهب هذا الرأي إلى أن الذمة المالية لا تثبت للجنين إلا بعد أن ولدته حياً، فلا يكون له ذمة مالية، ومن ثم لا أهلية للجنين في بطن أمه.

يستدل مما تقدم على أن الرأي الأول يختلف عن الرأي الثاني من عدة نواح أهمها: فمن ناحية يرتب الرأي الثاني الذمة المالية للزوجة على الأهلية، أي يجب أن تكون للزوجة أهلية حتى تكون لها ذمة مالية لأنها مجرد وعاء، في حين يرتب الرأي الأول الأهلية على الذمة المالية للزوجة، أي يجب أن تكون للزوجة ذمة مالية حتى تكون لها أهلية. ومن ناحية ثانية يذهب الرأي الثاني إلى أنه لا تكون للجنين ذمة مالية ولا أهلية إلا بعد ولادته حياً، في حين يذهب الرأي الأول إلى أنه تكون للجنين ذمة مالية وأهلية وجوب ناقصة كالميراث والوصية والوقف والهبة. ومن ناحية ثالثة إذا كان الرأي الثاني يجعل الولادة مع الحياة شرطاً لاكتساب الأهلية كنتيجة لثبوت الذمة المالية، فإن الرأي الأول يجعل الولادة مع الحياة شرطاً لتمام الذمة المالية التي تترتب عليها أهلية الوجوب.

(١) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، ج ١، المرجع السابق، هامش ص ٢١.

(٢) مصطفى أحمد الزرقاء، المرجع السابق، ص ٢٠١.

الرأي الثالث: يرى جانب آخر من الفقه^(١) بأنه تثبت للزوجة الذمة المالية وأهلية الوجوب معاً في وقت واحد، وبعبارة أخرى تبدأ الذمة المالية للزوجة مع بدء تصور وجود العنصر الثاني للأهلية وهو عنصر المديونية أو الالتزام.

ويثار في شأن ثبوت الذمة المالية للزوجة التساؤل الآتي: هل يعد الجنين جزء من أمه

يقر بقرارها وينتقل بانتقالها؟ لقد نصت المادة (٣٤) من القانون المدني العراقي على أنه: "تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته. ٠٢. ومع ذلك فحقوق الحمل يحددها قانون الأحوال الشخصية"، وتنص الفقرة الأولى من المادة (٦٨) من قانون الأحوال الشخصية العراقي على أنه يشترط في الموصى له: "أن يكون حياً حقيقاً أو تقديراً حين الوصية وحين موت الموصي، وتصح الوصية للأشخاص المعنوية والجهات الخيرية والمؤسسات ذات النفع العام".

يستدل من النصوص القانونية أن المشرع العراقي يجعل للجنين ذمة مالية فيكون أهلاً لاكتساب الحقوق التي لا تتوقف على قبوله كالوصية والميراث والوقف والهبة، وذلك بقوله: (أن يكون حياً حقيقاً...تقديراً).

أما بالنسبة إلى موقف الفقهاء فقد اختلفوا حول ذلك فذهب أحد الفقهاء^(٢) إلى أنه ليس للجنين ذمة مالية ولا أهلية وجوب إلا إذا ولد حياً وانفصل عن أمه، إذ لا تثبت له الإرث إلا إذا تحقق سببه وهو الولادة حياً وانفصاله عن أمه. لذا لو انفصل ميتاً لا يوزع المال على ورثته، وإنما يوزع على ورثة المورث كأن الجنين لم يكن، والوصية فإن الموصى به يرجع إلى ورثة الموصي لا إلى ورثة الجنين. وعليه متى انفصل الجنين حياً ثبت استقلاله وتمت ذمته المالية فصار أهلاً لاكتساب الحقوق. في حين يذهب جانب آخر من الفقه^(٣) إلى ثبوت الميراث للجنين وجواز الوصية له فقال: "تبدأ الذمة ببدء حياة الإنسان، ثم يولد حياً فتتكمّل ذمته شيئاً فشيئاً في المعاملات والعبادات والحدود حتى تصير كاملة، وتبقى ذمة الإنسان ما بقي حياً".

(١) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٤، ط ١، دار الفكر، الجزائر، ١٩٩١، ص ٥٢.

(٢) الخضري بك، أصول الفقه، دار القلم، بيروت، ط ١، ٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، ص ٩١.

(٣) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري، ج ١، المرجع السابق، هامش ص ٢١.

يستدل مما تقدم على أنه يوجد اتجاهان بشأن استقلال ذمة الجنين عن أمه من عدمه، الاتجاه الأول يرى أن الجنين جزء من أمه يقر بقرارها وينتقل بانتقالها، فيحكم بعدم استقلاله فتنتفي عنه الذمة المالية فلا يعد أهلاً لاكتساب الحقوق. ويجد الاتجاه الثاني الذي نتفق معه أن الجنين نفس مستقلة بحياة فله ذمة مالية وهو أهل لاكتساب الحقوق.

المطلب الثالث

وقت انقضاء الذمة المالية للزوجة

تعد العناصر الايجابية للذمة المالية للزوجة ضماناً أساسية للدائنين، إذ يستوفون فيها حقوقهم التي بذمة مدينهم، وللمحافظة على تلك العناصر لأبد من تحديد الوقت الذي تنتهي الذمة المالية للزوجة لتفادي الأضرار التي قد تنجم عن ذلك. ولقد ثار خلاف حول وقت انتهاء الذمة المالية للزوجة من عدمه على وفق الاتجاهين الآتين:

الاتجاه الأول: لفقهاء الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) ومفاده بقاء الذمة المالية للزوجة بعد الموت حتى تصفى تركتها وتوفى ديونها.

-
- (١) كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، ج٧، ط٢، دار الفكر، بيروت، من دون سنة نشر، ص١٦٤؛ علي حيدر، ج٣، المرجع السابق، ص٩٧.
- (٢) محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ج٥، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨، ص٢؛ يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، ج٥، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١٠١.
- (٣) محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ج٣، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣، ص٢١٢؛ يحيى بن شرف النووي، المجموع، ج٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٠٨.
- (٤) عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج٢، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص١٦٢؛ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ج٢، المرجع السابق، ص٨٤.

واستدلوا بالحديث الشريف عن أبي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: "نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضِيَ عَنْهُ"^(١). بل وقد تثبتت للزوجة حقوق جديدة بعد الوفاة لم تكن ثابتة إذا باشر أسبابها في حياتها. ويرى فقهاء الحنفية^(٢) أن الموت لا ينهي الذمة المالية للزوجة ولكن يضعفها، ويترتب على ذلك أن الديون تتعلق بالذمة المالية للزوجة وتركتها معاً لأن الذمة المالية للزوجة صارت ضعيفة بالموت. وتنص المادة (١٥٨) من مجلة الأحكام العدلية على أن: "الدين ما يثبت في الذمة" وقال أحد الفقهاء المعاصرين^(٣): "أن الميثة لها ذمة مالية ما دامت لها تركة ومنها تسدد ديونها، أو تنفذ وصاياها، حتى إذا سددت الديون ونفذت الوصايا، لم تبقى لها ذمة قط، وإذا انقطعت الحقوق والالتزامات كلها، وصارت من الغابرين، وقبل أن تسدد الديون المتعلقة بذمتها المالية وتركتها معاً" لأن الذمة المالية للزوجة وحدها لا تتحمل الديون، إذ قد صارت ضعيفة بالموت وإن كانت لم تزلها، فلا تقوى على احتمال الديون وحدها فضمت إليها التركة" لكي توفى الديون منها.

الاتجاه الثاني: لفقهاء الشافعية^(٤) الحنابلة^(٥) في رواية عندهم ومفاده انتهاء الذمة المالية للزوجة بمجرد الموت، ودليلهم على ذلك أن الذمة المالية للزوجة من خصائص شخصية

(١) أخرجه محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج٢ كتاب الصدقات، باب التَّشْدِيدِ فِي الدَّيْنِ، حديث رقم (٢٤١٣)، دار الفكر، بيروت، من دون سنة نشر، ص٨٠٦. قال الترمذي: هذا حديث حسن. محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ج٣، المرجع السابق، ص٣٩٠.

(٢) كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، ج٧، ط٢، دار الفكر، بيروت، من دون سنة نشر، ص١٦٤؛ علي حيدر، ج٣، المرجع السابق، ص٩٧.
(٣) محمد أبو زهرة، أحكام التركات والمواريث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م، ص١٦.

(٤) سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، ج٢، المرجع السابق، ص٥٣٢؛ سليمان الجمل، حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لزكريا الأنصاري)، ج٣، دار الفكر، بيروت، من دون سنة نشر، ص٣١١.

(٥) ابن رجب الحنبلي، ج١، المرجع السابق، ص٢١٩.

الزوجة، ويعصف الموت بالزوجة وبذمتها ويترتب على هذا أن الديون تتعلق بالتركة، فإذا ماتت الزوجة ولا تركة لها سقطت ديونها.

ونرجح الاتجاه الأول القائل: ببقاء الذمة المالية للزوجة بعد موتها حتى توفى ديونها وتنفذ وصاياها وتصرف الباقي إلى المستحقين من ورثتها استناداً إلى مبدأ مفاده أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون. وهذا الاتجاه أقرب إلى تحقيق العدل والحق.

أما بالنسبة إلى انتهاء الذمة المالية للزوجة في القانون العراقي فأنها تنقضي مبدئياً بوفاة الزوجة التي تؤدي إلى انقضاء شخصيتها القانونية، وتحدد بالوفاة نهائياً أموال الزوجة وديونها وتخصص هذه الأموال لوفاء ديون الزوجة المتوفى أولاً ثم ينتقل الباقي إلى الموصى لهم والورثة، إذ تنص المادة (٨٧) من قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ على أن: "الحقوق المتعلقة بالتركة بعد وفاة المورث أربعة مقدم بعضها على بعض هي: ١. تجهيز المتوفى على الوجه الشرعي. ٢. قضاء ديونه وتخرج من جميع ماله. ٣. تنفيذ وصاياهم وتخرج من ثلث ما بقي من ماله. ٤. إعطاء الباقي إلى المستحقين". وإذا لم تكفي أموال الزوجة المدينة لتسديد ديونها فالورثة لا يتحملون المسؤولية أياً من تلك الديون^(١).

البحث الثالث

تصرف الزوجة بأموالها

يظهر استقلال الذمة المالية للزوجة عن ذمة زوجها بوضوح في اختصاصها وانفرادها بأموالها فتستطيع إنفاقها والتصرف فيها معارضة أو تبرعاً من دون اشتراط موافقة أحد من بعيد أو قريب ولا سلطان له عليها مادامت كانت راشدة وبالغة وعاقلة، فلها الحق في تملك المال والتصرف فيه كيفما تشاء. وتوضيح ذلك يكون على وفق المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: إنفاق الزوجة لأموالها.

المطلب الثاني: معاوضات الزوجة.

المطلب الثالث: تبرعات الزوجة.

(١) أستاذنا الدكتور جعفر الفضلي، مبادئ انتقال التركة في القانونين العراقي والفرنسي، مركز البحوث القانونية في وزارة العدل، بغداد، ١٩٨٣، ص ٤٩ وما بعدها.

المطلب الأول

إنفاق الزوجة لأموالها

قد تنفق الزوجة أموالها على أولادها وزوجها وغيرهم، فما هو رأي الفقه الإسلامي في ذلك؟ وهل يحق لها الإنفاق في القانون المدني العراقي؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب توزيع هذا المطلب على الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: إنفاق الزوجة لأموالها في الفقه الإسلامي.

الفرع الثاني: إنفاق الزوجة لأموالها في القانون المدني العراقي.

الفرع الأول

إنفاق الزوجة لأموالها في الفقه الإسلامي

الأصل أن نفقة الزوجة على زوجها ولا تلتزم بالإنفاق على نفسها سواء أكانت موسرة أم معسرة ولا يحق للزوج إلزامها بالإنفاق أو الطلب منها مشاركته بالإنفاق وأساس ذلك قوله (سبحانه وتعالى): (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا)^(١)، إذ تدل هذه الآية الكريمة على حق الزوجة في تملك الأموال المنقولة أو العقارية^(٢)، فإذا اختارت الإنفاق على زوجها وأولادها فذلك صلة وصدقة لما جاء في صحيح البخاري عن زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِمَثَلِهِ سَوَاءً قَالَتْ كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُمْ" وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجْرٍهَا قَالَ: فَقَالَتْ: لِعَبْدِ اللَّهِ سَلِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَانْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ أَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجْرِي وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرْنَا بِمَا فَدَخَلَ

(١) سورة النساء: الآية ٣٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول إنفاق الزوجة لأموالها على نفسها وزوجها ينظر: عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤، ج٤، ص٤٤٤؛ محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط٢، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٣، ج٣، ص٤٩٢؛ محمد سليمان عبد الله الأشقر، المجلى في الفقه الحنبلي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٦٨، ج١، ص٥٣٧.

فَسَأَلَهُ فَقَالَ مِنْ هُمَا قَالَ: زَيْنَبُ قَالَ: أَيُّ الرَّيَّانِبِ قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: "نعم لها أجران أجرُ القَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ"^(١). وقال أحد الفقهاء^(٢) الحديث: "دليل على جواز صرف زكاة المرأة في زوجها وهو قول الجمهور".

ولا يعني عدم التزام الزوجة بالإنفاق وحث الزوج بوجوب الإنفاق نفي مشاركتها الزوج بالإنفاق داخل الأسرة، ويمكن القول: أنه من الأفضل توزيع الإنفاق بينهما استناداً إلى أن الزوجة مساعدة ومشاركة للزوج لأن البيت الإسلامي يقوم على معايير المودة والرحمة ومشاركة المرأة لزوجها في الإنفاق على بيتها ترجع إلى وصية علي (كرم الله وجهه)، إذ نصح الرجل الذي أراد أن يزوج ابنته قائلاً: زوجها ممن يتقي الله فإن أحبها أكرمها وأن أبغضها فلن يظلمها، وهذا مقتبس من الحديث الشريف عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فانكوهوا إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض"^(٣)، وتستند العلاقة الزوجية في الإسلام إلى معايير شرعية هدفها المحافظة على الأسرة، فهذا أساس العلاقة الزوجية المودة والرحمة والثقة المتبادلة والتعاون على السراء والضراء، فضلاً عن الشراكة التامة في أمور الحياة الزوجية التراضي والتشاور بين الزوجين بوصف كل واحد جزء ومكمل للأخر.

(١) أخرجه محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ج ٢، كتاب الزكاة باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر، حديث رقم (١٣٩٧)، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ط ٣، ص ٥٣٣.

(٢) محمد بن إسماعيل الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، ج ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ، ط ٤، ص ١٤٣.

(٣) أخرجه محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ج ٢، حديث رقم (٢٦٩٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، ط ١، ص ١٧٩ وقال الإمام الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (أي البخاري ومسلم)؛ وينظر حوار مع د. عمر عبد الكافي عن المرأة المسلمة لها ذمة مالية مستقلة، 2009 منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.abdelkafy.net/ar/index.php>

وتكون مشاركة المرأة لزوجها بالإئفاق أو إنفاقها على بيتها برضاها فذلك خير الإئفاق“
ويدل على ذلك موقف السيدة خديجة (رضي الله عنها) إذ واست رسول الله ﷺ بعد بعثته
بمالها إذ جاء في الحديث الشريف عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا ذَكَرَ خَدِيجَةَ أَتْنَى عَلَيْهَا
فَأَحْسَنَ الثَّنَاءَ قَالَتْ: فَغَرْتُ يَوْمًا فَقُلْتُ: مَا أَكْثَرَ مَا تَذْكُرُهَا حَمْرَاءَ الشَّدَقِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ (عز
وجل) بها خَيْرًا منها قال: " ما أبدلني الله (عز وجل) خَيْرًا منها قد أَمَنْتُ بي إِذْ كَفَرَ بي الناس
وصدقتني إِذْ كَذَبَنِي الناس وواستني بمالها إِذَا حَرَمَنِي الناس ورزقني الله (عز وجل) وَلَدَهَا إِذْ
حَرَمَنِي أَوْلَادَ النِّسَاءِ"^(١). والسؤال الذي يثار هنا هو ما مدى أحقية الزوجة باسترداد ما أنفقت
من زوجها؟

الجواب: تباين بعض الفقه الإسلامي في منح هذا الحق للزوجة، في حين منح البعض
منهم الزوجة من استرداد ما أنفقت لأنها متبرعة، سكت البعض الآخر عن ذلك فيفهم من هذا
الاتجاه جواز استرداد الزوجة للمال الذي أنفقته من زوجها^(٢).

وذهب أحد من الفقه الإسلامي المعاصر^(٣) إلى عدم جواز استرداد المرأة للمال الذي
أنفقته على زوجها استناداً إلى قوله تعال (وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ)^(٤)، إذ تبنى الأسرة على
الفضل والصبر والزواج هو أعظم شركة في التاريخ وعليها احتساب ما أنفقته في ميزان
حسناتها وتدخر ما لا يغنى في آخرتها وهذا سيعكس بركة على بيتها ورحمة في قلب زوجها
وطاعة وبراً من أبنائها.

(١) أخرجه أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٦، حديث رقم
(٢٤٩٠٨)، مؤسسة قرطبة، مصر، من دون سنة نشر، ص ١١٧؛ وينظر ذلك في فتوى
بعنوان اختلافات الزوجة الموظفة وانفصال الذمة المالية الزوجين، منشورة على الموقع
الإلكتروني:

<http://www.alwaei.com/topics/view/articale.php?sdd>.

(٢) نقلاً عن عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص ٤٤٤.

(٣) د. عمر عبد الكافي لمزيد من التفاصيل ينظر الانترنت على الموقع الإلكتروني:

<http://www.abdelkafy.net/ar/index.php/>.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

الفرع الثاني

إنفاق الزوجة لأموالها في القانون المدني

لم ينص المشرع العراقي على إلزام الزوجة بالإنفاق على نفسها أو بيتها^(١)، فاستقلال الزوجة بذمتها المالية عن ذمة الرجل يجعلها تستقل بأموالها لتنفقها برضاها، فإذا اختارت الإنفاق على الزوج وغيره فذلك من باب التراضي بين الزوجين، ودفع الأسرة نحو الترابط، ويعني التزام الزوج بالإنفاق أن الزوجة مكفولة النفقة في بيتها مقابل مراعاة الزوج والبيت والأولاد لضمان استقرار الأسرة وتماسكها. ومن الأفضل عليها إذا أرادت الإنفاق مشاوره زوجها لتوضيح رؤية كل منهما وتطبيب لظاهرة ودوام العشرة الزوجية، لقوله (سبحانه وتعالى): "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ"^(٢).

وعلى الزوجين تجنب الخلاف في المعاملات المالية ومصاريف البيت بل التركيز على نقطة تكون بداية اتفاق بينهما لمواجهة المشكلات المالية المستقبلية. ويذكر أن الزوجة إذا شعرت بالأمان مع زوجها فلن تتأخر عن المساهمة بنفقات البيت إذا كانت ذات مال ويرجع ذلك إلى المعاملة الطيبة بينهما.

واستناداً إلى ما تقدم يمكن اقتراح النص الآتي: (للزوجة الإنفاق على زوجها وبيتها اختياراً وبرضاها، إذا أنفقت أموالها فلا يحق لها طلب استرداد ما أنفقت لأنها متبرعة)). يتضح من هذا النص ما يأتي :

١. الزوجة غير ملزمة بالإنفاق على أفراد أسرتها" لأنها تملك أموالها ولها إنفاقها برضاها .
٢. إذا اختارت الزوجة الإنفاق برضاها فلا يحق لها المطالبة بما أنفقت سواء انتهت العلاقة الزوجية أم بقيت والسبب في ذلك عدم جواز الرجوع في التبرع لان المتبرع محسن، استناداً إلى قوله تعالى: (مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ)^(٣)، فضلاً عن ذلك للحفاظ على تماسك الأسرة ودوام العشرة بين أفرادها.

(١) ينظر: المادتان (٦١ و٦٠) من قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٩١.

المطلب الثاني

معاوضات الزوجة

هل يحق للزوجة التصرف بأموالها معاوضة برضاها من دون موافقة زوجها كما هي حال إنفاقها لهذه الأموال، سيتضح تفصيل ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: معاوضات الزوجة في الفقه الإسلامي.

الفرع الثاني: معاوضات الزوجة في القانون المدني.

الفرع الأول

معاوضات الزوجة في الفقه الإسلامي

المعاوض من التعويض وهو حصول كل طرف على نفس مقدار المنفعة التي يعطيها للطرف الآخر^(١). وأطلق عليها أحدهم بالمبادلات^(٢) لأنه يتم مبادلة المال بالمال أو مبادلة هذا المال بالمنفعة وغيرها من الأموال^(٣)، ويرى بعض الفقه الإسلامي^(٤) أن للزوجة حق التصرف بأموالها معاوضة ما لم يعترضها عارض مثل الجنون أو السفه أو الإفلاس فهي كالرجل ولا يحق لزوجها منعها من هذا التصرف لأنه تصرف بأموالها.

فمادامت الزوجة رشيدة ولم يحجر عليها فلا يوجد مسوغ لمنعها من التصرف بأموالها معاوضة^(٥)، واستند هذا الرأي إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، ففي القرآن الكريم دلت آيات كثيرة على حق الزوجة بالتصرف بأموالها معاوضة منها قوله تعالى: (أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)^(٥)،

- (١) ينظر: محمد رواس قلعه حي ومحمد صادق قنبيي، ط١، دار النفائس، لبنان، ١٩٨٥، ٤٣٨.
- (٢) ينظر: د. أحمد فراج حسين، المرجع السابق، ص ٣٠٨.
- (٣) ينظر تفصيل آراء هؤلاء على الموقع الإلكتروني:

[http://www.islam web.net/fatwa/index.php?pago= showfatwa6 option=fatwale.](http://www.islam web.net/fatwa/index.php?pago= showfatwa6 option=fatwale)

- (٤) ينظر: د. عصمت عبد المجيد بكر، نظر العقد في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة مع الفقه القانوني والقوانين المعاصرة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٢٤.
- (٥) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

وقوله تعالى: (فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ)^(١). وفي السنة النبوية عن عبد الله بن عثمان بن حنيم عن قيلة أم بني أنمار قالت أتيت رسول الله ﷺ في بعض عمره عند المروة فقلت: يا رسول الله إني امرأة أبيع وأشتري فإذا أردت أن أبتاع الشيء سئمت به أقل مما أريد ثم زدت حتى أبلغ الذي أريد وإذا أردت أن أبيع الشيء سئمت به أكثر من الذي أريد ثم وضعت حتى أبلغ الذي أريد فقال رسول الله ﷺ: "لَا تَفْعَلِي يَا قَيْلَةَ إِذَا أَرَدْتِ أَنْ تَبْتَاعِي شَيْئًا فَاسْتَأْمِي بِهِ الَّذِي تُرِيدِينَ أَعْطِيَتْ أَوْ مُنِعَتْ"^(٢).

يتضح من عموم الآيات والسنة النبوية أن الزوجة مثل الرجل في ممارسة التجارة والبيع، إذ لم نفرق هذه الآيات الكريمة بينهما هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم ينكر الرسول ﷺ على المرأة البيع والشراء بل رسم لها الطريقة الصحيحة لمزاولة هذه التصرفات، وهذا دليل واضح على أن الإسلام قد أعطى للمرأة حقوقاً كثيرة يجعلها أهلاً لمباشرة التصرفات المالية كالرجل تبيع وتشتري وتستأجر وتوَجَّر وتنظم وكالة للغير ما دامت عاقلة رشيدة، ولكن من الأفضل أن تشاور الزوج قبل إجراء التصرفات في أموالها محافظةً منها على دوام العشرة الزوجية، لذا أصدر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي فتوى عن انفصال الذمة المالية بين الزوجين تتيح للمرأة حق التملك والتصرف، تبين فيها أن للمرأة الحق بتملك الأموال والتصرف بها دون استئذان أحد ولكن من باب التراضي بين الزوجين ودوام العشرة يفضل منها استشارته في كيفية تصرفها بأموالها لينصحها ويوضح لها ما يخفى عليها أحياناً^(٣).

(١) سورة النساء، الآية: ٦.

(٢) أخرجه محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، ج ٢، كتاب التَّجَارَاتِ ، باب السُّومِ، رقم الحديث (٢٢٠٤)، ط المرجع السابق، ص ٧٤٣.

(٣) ينظر: القوامة والذمة المالية للمرأة منشورة على الموقع الآتي :

<http://alwaei.com/topics/view/article.php?sdd>

الفرع الثاني

معاوضات الزوجة في القانون المدني

لم ينص المشرع العراقي على تعريف المعاوضات في ثنايا القانون المدني لكن أشار إلى بعض أحكامها في نصوصه المتفرقة، فنصت المادة (١٤٣) القانون المدني العراقي على أن: "عقد المعاوضة الوارد على الأعيان يقتضي بثبوت الملك لكل واحد من العاقدين في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المعقود وعليه للآخر". ونصت المادة (١٤٤) منه على أن: "عقد المعاوضة الوارد على منافع الأعيان يستوجب التزام المتصرف بالعين بتسليمها للمنتفع والتزام المنتفع بتسليم بدل المنفعة لصاحب العين". ونصت المادة (١٧٩) منه على أنه: "١. إذا هلك المعقود عليه في المعاوضات وهو في يد صاحبه أنفسخ العقد سواء كان هلاكه بفعله أو بقوة قاهرة ووجب عليه ورد العوض الذي قبضه لصاحبه. ٢. فالمبيع إذا هلك وهو في يد البائع قبل أن يقبضه المشتري يكون من مال البائع ولا شيء على المشتري"، ونصت المادة (١٨٠) منه على أنه: "إذا فسخ عقد المعاوضة الوارد على الأعيان المالية وأنفسخ سقط الالتزام الذي كان مترتباً عليه فلا يلتزم تسليم البدل ووجب بالعقد، وأن كان قد سلم يسترد فإذا استحال رده يحكم بالضمان"، ونصت الفقرة الثانية من المادة (٢٨٠) منه على أنه: "في كل معاوضة مالية بوجه عام لكل واحد من المتعاقدين أن يحبس المعقود عليه وهو في يده حتى يقبض البدل المستحق"، ونصت الفقرة الأولى من المادة (٢٦٤) من القانون المدني العراقي على أنه: "إذا تصرف المدين بعوض يشترط لعدم نفاذ تصرفه في حق الدائن أن يكون هذا التصرف منطوياً على غش من المدين وأن يكون من صدر له هذا التصرف على علم بهذا الغش ومجرد علم المدين أنه معسر كاف لافتراض وقع الغش منه، ويفترض علم من صدر له التصرف بغش المدين إذا كان قد علم أن هذا المدين معسر أو كان ينبغي أن يعلم بذلك".

يتضح من النصوص القانونية المذكورة آنفاً أن المعاوضات يتميز بالخصائص الآتية:

١. من حيث طبيعتها القانونية: يتضح أنها عقد بين طرفين يعوض كل طرف الطرف الآخر عن المال الذي يفقده، ويتنوع هذا المال بوصفه محلاً لها إلى العين منقول أو عقار منفعتهما.

٢. من حيث ثبوت حكمها: تعد المعاوضات من عقود التمليكات فمجرد نشؤها صحيحة، يثبت حكمها، فتنقل ملكية محلها من طرف إلى الطرف الآخر مباشرة.
٣. من حيث ترتب آثارها: إذا نشأت المعاوضات صحيحة وثبتت حكمها يرتب أثرها بين الطرفين فيصبح كل طرف دائن ومدين للطرف الآخر فهي من العقود الملزمة للجانبين.
٤. من حيث تحمل تبعه الهلاك قبل التسليم: إذا هلكت المعاوضات بهلاك محلها وهو المعقود عليه وقبل تسليمه للطرف الآخر يتحمل البائع التبعة سواء أهلك بفعله أم بقوة قاهرة.
٥. من حيث فسخ المعاوضات: إذا فسخ العقد باتفاق الطرفين أو بقرار قضائي أو أنفسخ بقوة القانون، فتزول الالتزامات والحقوق المرتبة عليها بزوالها.
٦. من حيث الشروط الواجب توفرها لعدم نفاذ تصرف المعاوض: يجب توفر شرطان هما:
الشرط الأول: تحقق غش المدين في معاوضاته، ويعد علمه بإعساره كافياً لافتراض غشه.
الشرط الثاني: تحقق علم من صدر له التصرف بغش المدين أو كان ينبغي عليه العلم بذلك فتستطيع الزوجة إنشاء المعاوضات التي تريدها استناداً إلى المادة (٩٣) من القانون المدني العراقي التي تنص على أن: "كل شخص أهل للتعاقد ما لم يقرر القانون عدم أهليته أو يحد منها"، من دون أن تتوقف صحة تصرفاتها على موافقة أحد فذلك حق ثابت لها بإطلاق هذا النص، ويفترض هذا الحق لها قانوناً مادامت تتمتع بأهلية الأداء الكاملة ولا يملك أحد سلبها إياها ما لم يقرر القانون بذلك، فضلاً عن ذلك أن حق الزوجة لا يجوز لغيرها الإنقاص منه أو الإنابة فيه، فتستطيع البيع والشراء والإيجار والرهن وإنابة غيرها لمباشرة تلك الحقوق بصفته أصيلاً عن نفسه ونائباً عنها إذ يعود سبب ذلك إلى استقلال ذمتها المالية عن ذمة زوجها.

المطلب الثالث

تبرعات الزوجة

إذا كانت الزوجة تتصرف بأموالها معاوضة ولا سلطان لغيرها على هذه التصرفات فهل يحق لها أيضاً التصرف بأموالها تبرعاً؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب توزيع هذا المطلب على الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تبرعات الزوجة في الفقه الإسلامي.

الفرع الثاني: تبرعات الزوجة في القانون المدني.

الفرع الأول

تبرعات الزوجة في الفقه الإسلامي

التبرع هو العطاء بغير مقابل^(١)، فهو إعطاء شيء من دون مقابل أو أخذه من دون مقابل أو القيام بعمل لا يطلب من الشخص أدائه. واختلف الفقه الإسلامي في مدى جواز تبرع الزوجة بأموالها على وجهين هما:

الوجه الأول: بأموالها لزوجها. جمهور الفقه الإسلامي^(٢) إذ تبرع الزوجة بأموالها لزوجها ما لم تكن محجورة لسفه وغيره من العوارض.

الوجه الثاني: تبرعها بأموالها لغير زوجها. اختلف جمهور الفقه الإسلامي في مدى جواز تبرعها بأموالها لغير الزوج وذلك لاشتراط موافقة الزوج على هذا التبرع من عدمه، فتوزعوا على الآراء الآتية:

الرأي الأول: لا يجوز للزوجة التبرع بأموالها إلا بموافقة زوجها. ذهب أصحاب هذا الرأي إلى حق الزوجة بالتبرع بأموالها لغير زوجها إذا كان شيئاً يسيراً وضرورياً لدوام صلة الرحم أو التقرب إلى الله. والقائلين به هم الليث وطاؤوس وأبن عباس ورأي للجعفرية^(٣)، واستند أصحاب هذا الرأي على أحاديث السنة النبوية منها:

١. عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: "لَا يَجُوزُ لِأَمْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا"^(٤).
٢. عن عبد الله بن يحيى رجلٌ من ولدِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ عن أبيه عن جَدِّهِ أَنَّ جَدَّتَهُ خَيْرَةَ أَمْرَأَةَ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِحُلِيِّ لَهَا فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ بِهَذَا فَقَالَ لَهَا رَسُولُ

(١) ينظر: محمد روس قلعة جي ومحمد صادق قنبي، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢) نقلاً عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٤٢.

(٣) ينظر أحمد بن علي الرازي الجصاص، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ٧٥؛ محمد العاملي، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، رقم، ج ١٩، ص ٢١٤.

(٤) أخرجه سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، ج ٣، كتاب الإجارة، باب في عَطِيَّةِ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ١، حديث رقم (٣٥٤٧)، المرجع السابق، ص ٢٩٣؛ وقال الإمام الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (أي الشيخين). محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ج ٢، المرجع السابق، ص ٥٤.

اللَّهُ ﷻ: "لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ فِي مَالِهَا إِلَّا يَأْذِنُ زَوْجُهَا" فَهَلْ اسْتَأْذَنْتِ كَعْبًا؟ قالت: نعم فَبَعَثَ رسول الله ﷺ إلى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ زَوْجَهَا فَقَالَ: هَلْ أَدْنَيْتِ لِحَيْرَةٍ أَنْ تَتَّصِدَقَ بِحُلِيِّهَا؟ فَقَالَ: نعم فَقَبِلَهُ رسول الله ﷻ منها^(١).

يرى البعض^(٢) أن اشتراط موافقة الزوج على تبرعات زوجته ليس لإنشاء التبرع، لان الزوجة تتمتع بذمة مالية مستقلة وتملك أموالها فلها حق التصرف بها، والموافقة هنا هي لإعلامه وإخباره بتبرع زوجته " لان المشاركة الزوجية تفرض عليها إبلاغه وحق الزوج متعلق بمالها خاصة إذا كانت أموال الزوجة سبب لانعقاد الزواج " لأن قسم من الزيجات تتم بسبب مال المرأة.

الرأي الثاني: لا يجوز للمرأة التبرع بأكثر من ثلث مالها من دون موافقة زوجها. ذهب جمهور المالكية^(٣) إلى تفرقة تبرع المرأة بأكثر من ثلث أموالها من تبرعها بالثلث ودونه ولغير الزوج بالثلث أو أقل منه ولا تلتزم باستحصال موافقة الزوج حتى ان تضرر من هذا التبرع، أما إذا أرادت التبرع بأكثر من ثلث أموالها فيجب عليها استحصال موافقته مراعاة لحقه. أما إذا أرادت التبرع لزوجها فتتبرع له من دون قيد أو شرط بل هذا من دوام العشرة واستندوا في رأيهم إلى القرآن الكريم والسنة النبوية:-

١. الأدلة من القرآن الكريم: قوله (سبحانه وتعالى): (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا)^(٤).

(١) أخرجه محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، ج٢، كتاب الهبات ، باب عَطِيَّةِ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ، ١، حديث رقم (٢٣٨٩)، المرجع السابق، ص٧٩٨.

(٢) ينظر فتوى بعنوان للمرأة ذمة مالية مستقلة منشورة في الانترنت على الموقع الآتي:

http://www.is/amweb..net/falwa/index.php?page=show_fatwa_option.

(٣) ابن رشد القرطبي، المقدمات والممهديات، ج٢، دار الغربي الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص٣٤٢؛ عبد الرحمن الجزيري، ج٢، المرجع السابق، ص٢٢٤.

(٤) سورة النساء، الآية: ٣٤.

٢. الأدلة من السنة النبوية: عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (ﷺ): قال: تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فأظفر بذات الدين ترتب يداك^(١)، وعن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قيل لرسول الله ﷺ: أي النساء خير؟ قال: "التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره"^(٢).

الرأي الثالث: يجوز للزوجة التبرع بأموالها من دون موافقة زوجها

وقال بهذا الرأي جمهور الفقه الإسلامي وهو الراجح "لقوة حججهم ومنطقيتها، حيث يحق للمرأة التبرع بأموالها متى تشاء ولمن تشاء ودون أن تتقيد بقدر معين منه ولا يتطلب لصحة هذا التصرف موافقة أحد، واستند اصحاب هذا الرأي على الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية:-

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم

١. خطاب الله (عز وجل) بالحث على الإنفاق في وجوه الخير بصرف النظر عن المنفق رجل أو امرأة فجاء قوله (سبحانه وتعالى): (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)^(٣). وقوله (تعالى): (انْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ)^(٤).
٢. يستدل من آيات القرآن الكريم ولا سيما التي تتضمن للأحكام مساواة الرجل بالمرأة في العمل منها قوله (تعالى): (اسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ)^(٥).

(١) أخرجه محمد بن فتوح الحميدي، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق د. علي حسين البواب، ج ٣، حديث رقم (٢٣٢٠)، دار ابن الحزم، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، ص ١١٤.

(٢) أخرجه أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، المجتبي من السنن، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ج ٦، كتاب النكاح، باب كراهية تزويج الزناة، حديث رقم (٣٢٣٠)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م، ص ٦٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٢٥٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٩٥.

ثانياً: الأدلة من السنة النبوية

١. أمر الرسول (ﷺ) نساء المسلمين بالتصدق من أموالهن في حديثه الذي رواه جابر بن عبد الله قال: شهدت مع رسول الله ﷺ الصلاة يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أدان ولا إقامة ثم قام متوكفاً على بلال فأمر بتقوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن فقال: "تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم فقامت امرأة من سطة النساء سفعاء الخدين فقالت لم يا رسول الله قال لأنكن تكثرن الشكاة وتكفرن العشير قال فجعلن يصدقن من حلهن يلقين في ثوب بلال من أفرطتهن وخواتمهن"^(١).

٢. إعتاق السيدة ميمونة بنت الحارث (أم المؤمنين) وليده لها ولم تستأذن رسول الله (ﷺ) لما جاء في الحديث عن بكير عن كريب مولى بن عباس أن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها أخبرته أنها أعتقت وليده ولم تستأذن النبي ﷺ فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت: أشعرت يا رسول الله أنني أعتقت وليدي قال: أو فعلت قالت: نعم قال: "أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك"^(٢).

٣. تصدق أسماء بنت أبو بكر الصديق (رضي الله عنهما) من دون موافقة زوجها الزبير (رضي الله عنه) لما جاء في الحديث عن بن أبي مليكة أن أسماء قالت: كنت أخذم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من الخدمة شيء أشد علي من سياسة الفرس كنت أحتش له وأقوم عليه وأسوسه قال: ثم إنها أصابت خادماً جاء النبي ﷺ سبى فأعطاها خادماً قالت: كفتني سياسة الفرس فألقت عني مؤنته فجاءني رجل فقال: يا أم عبد الله إني رجل فقير أردت أن أبيع في ظل دارك قالت: إني إن رخصت لك أبي ذاك الزبير فتعال فاطلب إلي والزبير شاهد فجاء فقال: يا أم عبد الله إني رجل فقير أردت أن أبيع في ظل دارك فقالت: مالك بالمدينة إلا داري فقال: لها الزبير

(١) أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ج ٢، كتاب الجعة، باب الصلاة بد الجعة، حديث رقم (٨٨٥)، المرجع السابق، ص ٦٠٣.

(٢) أخرجه محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، كتاب الهبة وفصلها أبواب الإشه أد في الهبة، حديث رقم (٢٤٥٢)، ج ٢، المرجع السابق، ص ٩١٥.

مَالِكٌ أَنْ تَمْنَعِي رَجُلًا فَقِيرًا يَبِيعُ فَكَانَ يَبِيعُ إِلَى أَنْ كَسَبَ فَبِعْتُهُ الْجَارِيَةَ فَدَخَلَ عَلَيَّ الرَّبِيبُ
وَتَمَنَّا فِي حَجْرِي فَقَالَ: هَبِيهَا لِي قَالَتْ: إِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهَا^(١).

الفرع الثاني

تبرعات الزوجة في القانون المدني

لم ينص المشرع العراقي على تعريف التبرع في ثنايا القانون المدني لكنه أشار إليه في نصوص متفرقة، فنصت المادة (٢٣٩) من القانون المدني العراقي على أنه: "إذا قضى أحد دين غيره بلا أمره سقط الدين عن المدين سواء قبل أو لم يقبل ويعتبر الدافع متبرعاً لا رجوع له على المدين بشيء مما دفعه بلا أمره إلا إذا تبين من الظروف أن للدافع مصلحة في دفع الدين أو أنه لم يكن عنده نية التبرع".

ونصت المادة (٤٤٢٠) من القانون المدني العراقي على أنه: "إذا أبرأ الدائن المدين سقط الدين"، ونصت المادة (٤٤١) منه على أنه: "يشترط للصحة الإبراء أن يكون المبرئ أهلاً للتبرع"، ونصت المادة (٤٢٢) منه على أنه: "١. لا يتوقف الإبراء على قبول المدين لكن إذا رده قبل القبول ارتد، وإن مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته. ٢. ويصح إبراء الميت من دينه"، ونصت الفقرة الثانية من المادة (٢٦٤) من القانون المدني العراقي على أنه: "إذا كان التصرف تبرعاً فأن لا ينفذ في حق الدائن لو كان من صدر له التبرع حسن النية وحتى لو ثبت أن المدين لم يكتب غشاً".

يتضح من النصوص القانونية المذكورة آنفاً أن التبرعات تتميز بالخصائص الآتية:
أولاً: من حيث نشوء التبرع. ينشأ التبرع بإيجاب المدين فحسب من دون أن يتوقف على قبول الدائن، ولكن لا ينفذ التبرع إلا بقبول الدائن أو عدم رده، فينشأ بإرادة طرف واحد ويتم بإرادة الطرف الثاني.

ثانياً: من حيث الطبيعة القانونية للتبرع. يعد تبرع المدين تصرفاً بإرادته المنفردة وليس عقداً بين طرفين.

(١) أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ج ٤، كتاب السلام، باب جواز إرداف الوأة الأجنبيّة إذا أُعيت في الطريق، حديث رقم (٢١٨٢)، المرجع السابق، ص

ثالثاً: من حيث الإلزام. يعد التبرع ملزماً للطرف الذي أنشأه فحسب ولا يلتزم به الدائن إلا إذا قبله أو لم يردده .

رابعاً: من حيث شروط صحة التبرع. يجب أن يتمتع المتبرع بأهلية قانونية كاملة فهو تصرف ضار ضرراً محضاً .

خامساً: من حيث أثر التبرع. إذا نشأ التبرع صحيحاً ترتب أثره وهو زوال الدين لسقوطه .

سادساً: من حيث شروط عدم نفاذ تبرع المدين. لأنه تصرف ضار فمجرد نشؤه لا ينفذ بحق الدائن حتى لو كان المتبرع له حسن النية ولم يرتكب المتبرع غشاً .

إذن يحق للزوجة مادامت تمتع بأهلية قانونية كاملة إنشاء التبرعات التي تريد من دون أن يتوقف ذلك على قبول غيرها، فتستطيع إبراء دائنها والتنازل عن حقوقها لغيرها أو هبتها سوءاً أكان بمقابل أم من دون مقابل“ لأنها عاقلة بالغة رشيدة ما لم ينص القانون على الحد من أهليتها عند ذلك لا ينفذ تبرعها حالها في ذلك حال الرجل .

الخاتمة

الحمد لله (سبحانه وتعالى) حمداً كثيراً طيباً مباركاً، لا منة فيه ولا رياء، على ما أنعم علينا به من إتمام هذه البحث، ونحمده على ما هدانا إليه من الأمر الحق، ونستغفره على كل زلة وقعنا فيها من غير قصد، فإن أصبنا فمن الله (سبحانه وتعالى) وإن أخطأنا فمن نفسنا ومن الشيطان- ولا حولة ولا قوة إلا بالله- ولسنا نزعم الكمال فإن الكمال لله (سبحانه وتعالى) وحده، وبعد أن انتهينا من موضوع بحثنا بعون من الله (سبحانه وتعالى) وتوفيق منه فقد توصلنا إلى أهم النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً : النتائج

١. يعد اختلاف الفقه الإسلامي في تعريف الذمة المالية للزوجة اختلافاً شكلياً لفظياً، فهي وصف شرعي أو أمر اعتباري أو معنى يقدر وجوده في الزوجة على حد تعبيرهم، لكن تعريفاتهم متفقة من حيث المعنى، فمضمون الذمة المالية للزوجة هي محل أو وعاء يصلح لثبوت الحقوق وتحمل الالتزامات فيه، وهذا يختلف عن الأهلية. في حين أشار القانون المدني العراقي إلى مصطلح الذمة ضمن مجموع نصوص متفرقة من دون أن يتطرق إلى تعريفها الأمر الذي دفع شراحه إلى تعريفها بأنها مجموع ما يثبت للزوجة من

- حقوق وما تتحمل من التزامات مالية موجودة في الوقت الحاضر أو سيتحقق وجودها مستقبلاً.
٢. اختلف الفقه القانوني في طبيعة الذمة المالية للزوجة فتوزعوا على نظريتين: إذ تقول النظرية الأولى أن طبيعة الذمة المالية للزوجة شخصية أي ترتبط بشخصيتها ارتباطاً وثيقاً فهي جزء من شخصيتها القانونية وعرفوها بأنها صلاحية الزوجة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ورتبوا على هذا الرأي نتائج مذكورة في أثناء البحث، أما النظرية الثانية فنقوم على مبدأ التخصص في الفصل التام بين الذمة المالية للزوجة وشخصيتها القانونية، ويتحقق بتخصيص أموال معينة ثابتة في ذمة الزوجة لتحقيق غرض معين فهنا يقال بوجود ذمة مالية حتى ان لم تستند إلى وجود الزوجة وكان لهذه النظرية نتائج تم توضيحها مفصلاً بالبحث.
٣. تبقى الذمة المالية للزوجة مستمرة بعد وفاتها حتى يتم تسديد ديونها وتنفيذ وصاياها ثم تصرف الباقي إلى المستحقين من ورثتها.
٤. استقلال ذمة الزوجة عن ذمة زوجها يمنحها القدرة على إنفاق أموالها كيفما تشاء ولا سلطان لأحد عليها مادامت كانت عاقلة بالغة رشيدة فلها أن تنفق على نفسها وزوجها وأولادها وغيرهم ويعد ذلك من قبيل الصدقة والصلة والتقرب إلى الله (سبحانه وتعالى).
٥. يحق للزوجة التصرف بأموالها معاوضةً أو تبرعاً، فلها أن تتصرف بأموالها بمقابل وسندها في ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فهي مثل الرجل تبيع وتشتري وتمارس التجارة من دون قيد أو شرط، ولها أيضاً أن تتبرع بأموالها من دون أن يتوقف نشوء هذا التصرف على موافقة أحد، ولكن من الأفضل على الزوجة مشاورة زوجها فذلك من أسباب ديمومة الأسرة وتطيب بخاطر الزوج.
- ثانياً: التوصيات.**
١. بخصوص تنظيم النص الخاص بالذمة المالية للزوجة، من الأفضل النص عليها ضمن نصوص القانون المدني العراقي بصياغة النص الآتي: "للزوجة ذمة مالية مستقلة ومنفصلة عن الزوج، فتملك المال أو تملكه للغير دون أن يتوقف نشوء هذه التصرفات على موافقة أحد".

٢. يمكن اقتراح النص الآتي بخصوص تصرف الزوجة بأموالها: "للزوجة التصرف بأموالها تبرعاً إذا كانت عاقلة بالغاً رشيدة ولها التصرف بأموالها معاوضةً إذا كانت رشيدة".
٣. يمكن اقتراح النص الآتي بخصوص انقضاء الذمة المالية للزوجة: "تحتفظ الزوجة بذمتها المالية حتى بعد وفاتها وتنقضي بتسديد ديونها وتنفيذ وصاياها وتوزيع باقي تركتها على مستحقيها الشرعيين".

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: كتب اللغة العربية.

١. إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، من دون مكان وسنة نشر.
٢. أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، من دون سنة نشر.
٣. محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، من دون سنة نشر.
٤. محمد رواس قلعه جي ومحمد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، ط١، دار النفائس، لبنان، ١٩٨٥.
٥. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، من دون سنة نشر.

ثانياً: كتب التفسير.

٦. أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، من دون سنة نشر.
٧. إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
٨. محمد العاملي، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشيعة، ط١٩، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٩. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة، من دون سنة نشر.

ثالثاً: كتب الأحاديث.

١٠. أبو عبدالله محمد بن محمد بن أمير الحاج، التقرير والتحبير في شرح التحرير، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١١. أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر، من دون سنة نشر.

١٢. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، المجتبى من السنن، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٣. سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، من دون مكان وسنة نشر.

١٤. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٥. محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٦. محمد بن عيسى (أبو عيسى) الترمذي السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون مكان وسنة نشر.

١٧. محمد بن فتوح الحميدي، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق د. علي حسين البواب، ط٢، دار ابن الحزم، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٨. محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، من دون سنة نشر.

١٩. مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون سنة نشر.

رابعاً: كتب الفقه الإسلامي.

أ. كتب الفقه الحنفي.

٢٠. تاج الدين بن عبد الكافي السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٢١. علي بن محمد بن الحسين البزدوي، أصول الإمام البزدوي مطبوع على هامش كشف الأسرار، ضبط وتعليق وتخريج محمد المعتصم بالله البغدادي، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٤١هـ، ١٩٩٧م.
٢٢. علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٣. علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تحقيق وتعريب فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، من دون سنة نشر.
٢٤. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، شرح فتح القدير، ط٢، دار الفكر، بيروت، من دون سنة نشر.
٢٥. محمد أمين بن عابدين الحنفي، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

ب. كتب الفقه المالكي.

٢٦. ابن رشد القرطبي، المقدمات والممهدات، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨.
٢٧. أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي، الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق) مع هامشه، تحقيق خليل المنصور، الفرق الثالث والثمانون والمائة بين قاعدة الذمة وبين قاعدة أهلية المعاملة، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٢٨. علي الصعدي العدوي المالكي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
٢٩. محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨.
٣٠. محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٣، ط٢، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٣.

٣١. يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

ج. كتب الفقه الشافعي.

٣٢. سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تحقيق زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٣٣. سليمان الجمل، حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لزكريا الأنصاري)، دار الفكر، بيروت، من دون سنة نشر.

٣٤. سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي الشافعي، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا، من دون سنة نشر.

٣٥. محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣.

٣٦. يحيى بن شرف النووي، المجموع، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.

د. كتب الفقه الحنبلي.

٣٧. ابن رجب الحنبلي، القواعد، الرابعة والثمانون الحمل هل له حكم قبل انفصاله أم لا، ط٢، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٩م.

٣٨. زين الدين ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط٢، دار المعرفة، بيروت، من دون سنة نشر.

٣٩. عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٠. محمد سليمان عبد الله الأشقر، المجلى في الفقه الحنبلي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٦٨.

٤١. منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق هلال مصيلحي ومصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

هـ. كتب الفقه الجعفري.

٤٢. محمد بن إسماعيل الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ.

و. كتب الفقه الإسلامي المعاصر.

٤٣. أحمد فراج حسين، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، ط١، مؤسسة الثقافة الجامعية، من دون مكان، من دون سنة نشر.

٤٤. الخضري بك، أصول الفقه، ط١، دار القلم، بيروت، ٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٤٥. عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، در الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٦. محمد أبو زهرة، أحكام التركات والمواريث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م.

٤٧. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط١، دار الفكر، الجزائر، ١٩٩١.

خامساً: كتب القانون.

٤٨. جعفر الفضلي، مبادئ انتقال التركة في القانونين العراقي والفرنسي، مركز البحوث القانونية في وزارة العدل، بغداد، ١٩٨٣.

٤٩. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني المدخل للعلوم القانونية، ط٦، من دون دار ومكان نشر، ١٩٨٧.

٥٠. عبد الباقي البكري وزهير البشير، المدخل لدراسة القانون، ط٣، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١١.

٥١. عبد الرزاق أحمد السنهوري ود. أحمد حشمت أبو شيث، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨.

٥٢. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني حق الملكية، دار النهضة العربية، ١٩٦٧.

٥٣. عبد الرزاق أحمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالفقه الغربي، ط١٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٨.

٥٤. عبد الفتاح عبد الباقي، نظرية الحق، ط٢، من دون دار ومكان نشر، ١٩٦٥.

٥٥. عبد المجيد الحكيم وآخرون، القانون المدني وأحكام الالتزام، ط٢، دار ابن الأثير، جامعة الموصل، ٢٠١١.
٥٦. عصمت عبد المجيد بكر، نظرية العقد في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة مع الفقه القانوني والقوانين المعاصرة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩.
٥٧. مصطفى أحمد الزرقاء، المدخل إلى نظرية الالتزام، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٥٨. مصطفى أحمد عمران الدراجي، الحقوق المتعلقة بالذمة المالية، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٩.
٥٩. منصور حاتم الفتلاوي، نظرية الذمة المالية، دراسة مقارنة بين الفقهاء الوضعي والإسلامي، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٦٠. نبيل إبراهيم سعد، المدخل إلى القانون، نظرية الحق، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١.

سادساً: الرسائل والأطاريح الجامعية.

٦١. أيمن أحمد محمد نعيرات، الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في فلسطين، ٢٠٠٩.
٦٢. بان عباس خضير، تخصيص الذمة المالية وأثارها، رسالة ماجستير في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.

سابعاً: القوانين.

٦٣. القانون المدني العراقي النافذ رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
٦٤. قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ رقم (١١٨) لسنة ١٩٥٩.
٦٥. القانون المدني المصري النافذ رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨.
٦٦. القانون المدني الأردني النافذ رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦.
٦٧. القانون المدني اليمني النافذ رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢.

ثامناً: المواقع الالكترونية.

٦٨. الشخصية الاعتبارية والذمة، مقالة منشورة في الانترنت على الموقع الآتي:

[http://www.sudaadvoc.net/index.php?option=com_kunena
&Itemid=](http://www.sudaadvoc.net/index.php?option=com_kunena&Itemid=)

٦٩. علي محيي الدين القرداغي، التعريف بالذمة المالية، بحث منشور في الانترنت، على الموقع الآتي:

[http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_
content&view=article&id](http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article&id)

٧٠. حسن الجواهري، الذمة المالية في الفقه الإسلامي، بحث منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.rafed.net/books/feqh/bohouth-alfeghe->

٧١. الذمة المالية، مقالة منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

http://hiba2006-1.tripod.com/1st_year/1semester/

٧٢. الذمة المالية، بحث منشور في منتدى العلوم القانونية والإدارية قسم السنة الأولى في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.droit-alafdal.com/t504-topic>

٧٣. إلياس حداد، الذمة المالية، مقالة في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، من دون مكان نشر، المجلد التاسع، منشور في الانترنت في الموقع الآتي:

<http://www.arab-ency.com/index.php?module>

٧٤. خالد جمال أحمد حسن، الوسيط في مبادئ القانون، نظرية الحق، منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

[http://www.egyptjudgeclub.org/jcma/books/book_detail.ph
p?id=](http://www.egyptjudgeclub.org/jcma/books/book_detail.php?id=)

٧٥. الذمة المالية للشخص الطبيعي في القانون، منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.boxiz.com/blogs/>

٧٦. الذمة والأهلية في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.habous.net/daouat-alhaq/item>

٧٧. الذمة المالية بين الشريعة والقانون، بحث منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www qlbna.com/vb/qlbna1079.html>

٧٨. حوار مع د. عمر عبد الكافي عن المرأة المسلمة ... ذمة مالية مستقلة، 2009 منشور في

الانترنت على الموقع الآتي :

<Http://www.abdeikafy.net/ar/indexphp>

٧٩. فتوى اختلافات الزوجة الموظفة وانفصال الذمة المالية الزوجين، منشورة في

الانترنت على الموقع الآتي :

<http://alwaei.com/topics/view/articalephp?sdd>

٨٠. القوامة والذمة المالية للمرأة منشور في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://alwaei.com/topics/view/articalephp?sdd>

٨١. فتوى بعنوان للمرأة ذمة مالية مستقلة منشورة في الانترنت على الموقع الآتي:

<http://www.is/amweb..net/ falwa/ index.php?>